حزب الأمان
EI AMEN

الإنتخابات التشريعية و الرئاسية 2014

البرنامج السياسي و الإقتصادي لحزب الأمان

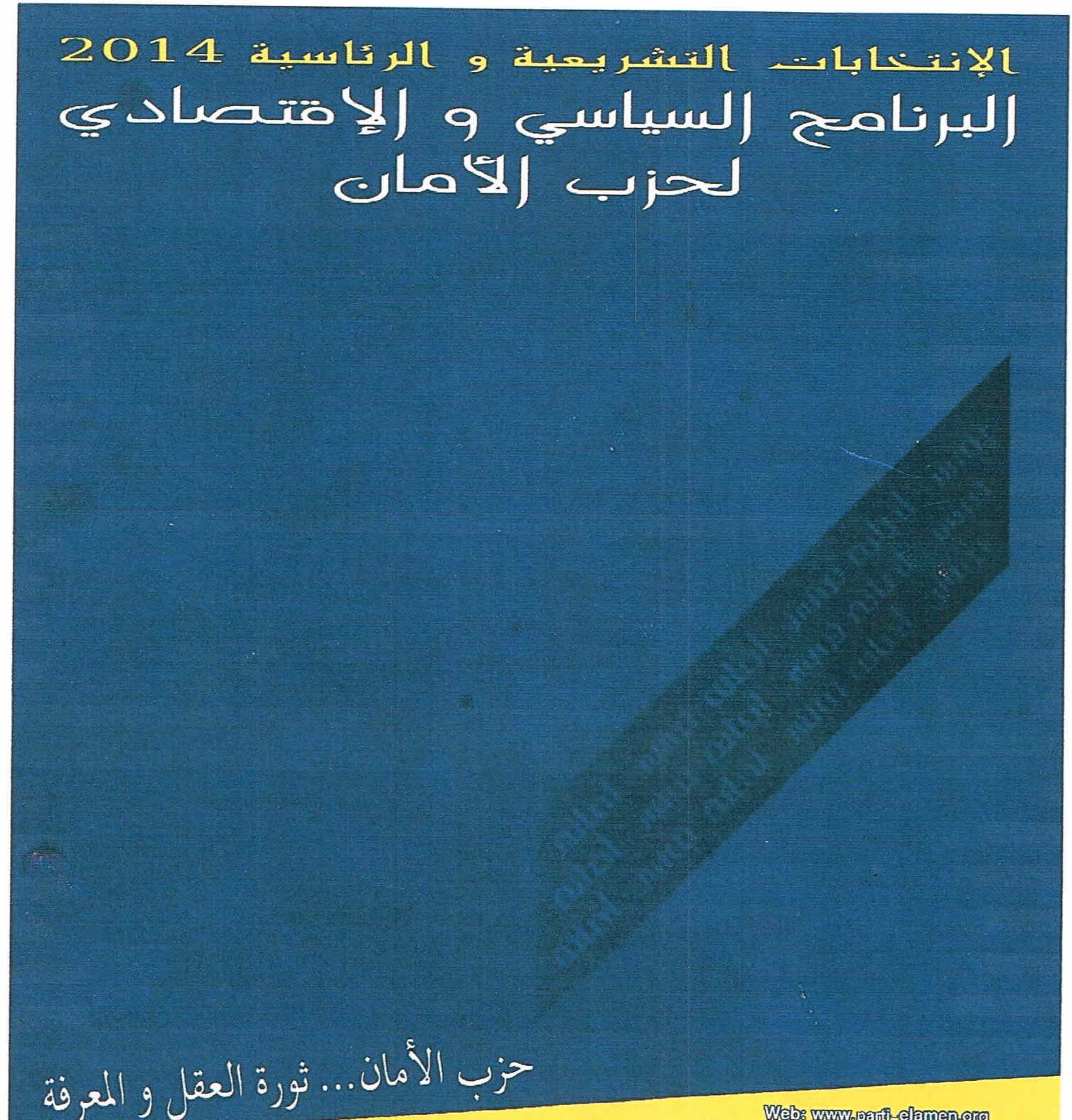

حزب الأمان... ثورة العقل و المعرفة

Web: www.parti-elamen.org
E-mail: elamen.parti@gmail.com
Parti.El amen
Partie.El amen
Tél.: 70 823 881
Fax: 70 823 867

البرنامج السياسي و الاقتصادي

تمهيـــد

بنى حزبنا مبادءه من ثوابت هي محط إجماع وطني وهي الاسلام كدين للبلاد التونسية والعربية كهويتها، والنظام الجمهوري كضامن للخيار الديمقراطي وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية المعتقد والضمير، في ميثاق وطني متين.

وحزبنا في لبه هو حركة تنموية، توعوية تعتمد الآليات والإطار السياسي لإصلاح المجتمع وتطويره وأخلقتها وترجيح قيم الخيرية والاعتدال فيه.

وضع حزبنا الفرد وحقوقه ومتطلباته وطموحاته وقدراته في مركز جميع السياسات، ويعتبر أنه الضامن الوحيد لنجاح هذه السياسات لتأمين الديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية ونشر العدالة والشفافية في المساواة، والمعتقدات ورفع مستوى وعي الفرد وتعليمه وثقافته وبث روح الوطنية والمسؤولية والقيم من عطاء وتآزر واستقامة واعتدال وقبول الغير والالتزام بمبادئ الجمهورية ونبذ العنف والتطرف والعنصرية.

في مفهوم حزبنا، أن تونس لها من الإمكانات البشرية ومن الموروث الحضاري والمكاسب المتراكمة ومن الخصوصيات الجغرافية ما يمكنها من لعب دور محوري في محيطها الجيوستراتيجي لتكون بوابة إفريقيا الأمثل سواء لأوروبا أو لدول الخليج العربي ولتكون مركزا إقليميا ودوليا للأعمال والثقافة والخدمات والتعليم وبناء على ذلك، فمن الضروري إعادة رسم استراتيجية شاملة تؤهل تونس لهذا الدور الجيوستراتيجي وتوفر البنية التحتية لمتطلباته ومستحقاته في إطار دولة قوية، وطنية ذكية، شفافة وفعالة، منظمة تحترم الحريات والحقوق الأساسية، وتكرس حق الاختلاف وتعمل على نشر الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلى القضاء على الظلم والفساد والتطرف وتؤسس لاحترام سلامة وسيادة الوطن.

ولن يتسنى بلوغ هذه الأهداف في ظل تمييز جنسي أو تفاوت طبقي أو جهوي، ولن يتسنى استعادة ثقة الجماهير دون إعطاء الأولوية المطلقة لبرنامج عاجل لتقليص الفوارق الإجتماعية والأخذ بأيدي المستضعفين ومقاومة الفقر والبطالة وتطوير مناطق الظل.

ولن يتسنى ذلك والمشهد السياسي يعاني من الشيخوخة ويستبعد الطاقات الفتية ويرد الشباب عن مواقع القرار.

ولن يتسنى ذلك ونصف المجتمع مغيب والمشهد ذكوري يستبعد المرأة من إدارة الشأن العام ويقتصر في التعاطي معها على رفع شعارات زائفة وتشريك مزعوم.

وحتى نتمكن من استعادة ثقة الجماهير، فلا بد أن يتسم الخطاب بصدق وواقعية وفاعلية ويحدد آليات العمل بعيدا عن النظرية والايديولوجية والدمغجة, وحتى يتسنى استعادة الثقة في الجماهير فلا بد أن تتسم البرامج بالإنسانية وتسعى لتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والقيم الوطنية.

إن هدف حزبنا هو التأسيس لقواعد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية صلبة قادرة على تحمل بناء شامخ من خلال تشريك الجماهير في البناء عبر الديمقراطية المحلية ويعطي للمنافسة العادلة في منظومة أساسها الليبرالية الرحيمة والرأسمالية الموجهة، تؤمن فيها الدولة دور المراقب والموجه وتوفر الأمن والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والخدمات العمومية وتتعهد بتأمين البنية التحتية، في حين يتولى الخاص، الخلق والتطوير والانتاج وتحقيق النقلة النوعية.

إن تونس بما تمتلكه من مقومات تاريخية وثقافية وخصوصيات جيوستراتيجية وبما يمتلكه شعبها من قدرات وكفاءات وموارد بشرية قادرة على أن تكون رائدة في محيطها نمطا ونموذجا، فاعلة في فضائها الإفريقي، العربي والمتوسطي.

ولدينا اليوم في تونس رأس مال بشري ثمين ينبغي أن نجعله قادرا على خلق الثروة و توليد المعرفة ونخرجه من موقف المستهلك لها. وكل محاولة لتصور نموذج تنموي جديد يجب أن نضعه كهدف رئيسي لها, إضافة إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية, تحويل الطاقات البشرية إلى قدرات تبدع ليس فقط تكنولوجيا ولكن أيضا وخاصة اجتماعيا لكي تتمكن من استنباط حلول تونسية لمشاكل تونس والتونسيين.

وكم هو معلوم فأن الإبداع لا يكمن بالضرورة في تبني إستراتيجية "القفزات الضفدعية" (أي استخدام أحدث التكنولوجيات والمقاربات العالمية) وخاصة في المجالات ذات البعد الإجتماعي مثل إصلاح التعليم أو تحسين مستوى الخدمات الصحية فالأحدث ليس دائما هو الأصوب. ولهذا يقوم برنامج حزب الأمان على مجموعة من آليات الإبداع تم اعتمادها لإستنباط نموذج تنموي مبتكر وأبرز هاته الآليات الدمج بين ثنائيات المنطلقات أي مثلا بين الرؤية الوطنية الشاملة والخصوصية المحلية (فكر وطنيا وإقليميا وأنجز محليا) وبين خدمات البعد وخدمات القرب (في ما يعرف بالقطاع الرابع أي القطاع التضامني مع الجمعيات والمنظمات والذي يشغل في بعض الدول المتقدمة أكثر من 20% من المجتمع) وبين الإقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة وفي مجال الأعمال والخدمات بين المنافسة والتعاون .

يقوم اذن البرنامج السياسي والإقتصادي لحزب الأمان على نموذج تنموي مندمج يجمع بين الرؤيا الوطنية الشاملة والحوكمة المحلية كما نص عليها الدستور الجديد في بابه السابع والذي يمهد لجمهورية تضمن للسلط المحلية والمواطن في جهته حق المشاركة في اختيار آليات التنمية ورسم المشاريع ذات الأولوية ومتابعة تنفيذها. كما يضمن هذا النموذج توزيعا عادلا للثروات بين الجهات ولامركزية القرار مع المحافظة على وحدة الوطن في إطار دولة القانون.

وفي ما يلي نعرض برنامجنا في أهم توجهاته في كل القطاعات إضافة إلى البرامج المفصلة في بعض القطاعات الهامة التي تجدونها في الملاحق.

البرنامـــج السياســـي :

يقوم برنامج حزب الأمان السياسي على :

- تشبيب دائرة القرار السياسي وتكريس مبدإ التفاضل على أساس القدرة على إدارة الشأن العام وحسن التحكم في الرصيد الوطني في إطار الحفاظ على مكتسبات الدولة وسيادة الوطن.
- دعم السلطة المضادة بشكلها المؤسساتي كالقضاء وأحزاب المعارضة وشكلها العمومي كالإعلام والنقابات والجمعيات والمنظمات والجمعيات والنخب ومكونات المجتمع المدني وتوفير الإمكانيات اللازمة لحسن سيرها وحمايتها، وتأمين استقلاليتها وبناء الآليات القانونية والدستورية لضمان حقها في المراقبة والضغط على السلطة مع إرساء الضمانات التشريعية لعدم تعسف السلطة المضادة وتحولها إلى سلطة.
- الدفاع عن قضاء وإعلام مستقلين ونزيهين وأمن وجيش قويين، جمهوريين ومقاومة الدولة الموازية والدولة العميقة بكل أشكالها.
- دعم دور المرأة في الحياة العامة ودور الأسرة في الرعاية والتنشئة والإحاطة.
- ضمان آليات الإصلاح والحوكمة في كافة المجالات وتكريس مبدإ الشفافية والنزاهة والمساءلة وإقرار مبادئ المنافسة الشريفة والتكافئ في الفرص واعتماد العقلانية والحداثية والمعاصرة لتأمين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية مع مراعاة القيم العرفية والإنسانية والاخلاقية.
- اعتماد منوال تنموي شامل يقوم على تطوير القطاع التشاركي بين الخاص والعام والقطاع التضامني ويمكن من استغلال الطاقات البشرية الحية الكامنة بالبلاد وتراعى في هذا المنوال وجوبا الخصوصيات الجهوية والمحلية وتسند فيه مهمة خلق الثروة للقطاعين الخاص والتشاركي، في حين تتحمل الدولة مسؤولية تأمين البنية التحتية وتطبيق السياسات الاجتماعية والتربوية والصحية، وتتعهد في الإقتصاد بدور المحفز والراعي والمراقب والموجه.
- استغلال الإرث التاريخي والجغرافي وموقع تونس الجيوستراتيجي لتكون مركزا خدميا إقليميا، وبوابة الغرب والشرق على إفريقيا وقاعدة عبور بين الشمال والجنوب. ولتكون فضاء دوليا للثقافة والإعلام الحر وعاصمة دائمة للثقافات الإسلامية والعربية والإفريقية.
- تكريس مجتمع العلم والمعرفة وتأطير وتكوين نخبة من القدرات والكفاءات الشابة القادرة على الجمع بين الرؤيا السياسية والمشروع السياسي وبين الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية العمومية والإرتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة.
- منع التفريط في الأراضي والمخزونات الإستراتيجية ومراجعة جميع العقود والإمتيازات والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في موارد الوطن.

السياســة الاجتماعيــة :

بالنسبة لحزب الأمان تعتبر الدولة هي المسؤول الأول على رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية ويناط بعهدتها :

- تحقيق الأمن والصحة والعدل والتعليم والخدمة الإدارية والرعاية والتغطية الاجتماعية وتبقى البنية التحتية والخدمات العمومية من أهم المسؤوليات المنوطة بعهدة الدولة، في إطار الديمقراطية والشفافية والمساءلة واحترام الحريات العامة والحقوق الأساسية لكافة أفراد الشعب.

- الدولة وأجهزتها ملزمة بخدمة الشعب دون تمييز بين فئاته وجهاته وهي مطالبة بالفاعلية والنجاعة واستنباط الحلول واستقطاب الكفاءات وتأهيلها وتكوينها لتأمين الخدمات الاجتماعية على الوجه الأمثل وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.
- يتحتم على الدولة إعداد خارطة اجتماعية قائمة على معطيات التنمية البشرية تضبط الجهات والفئات الأكثر احتياجا للخدمة والتغطية الاجتماعية وفق سلم معايير قابل للتثبت والتحيين.
- إعداد قاعدة بيانات موثوقة مبنية على المعرف الاجتماعي الوحيد تصنف المتمتعين بالخدمة الاجتماعية وفق هشاشتهم واحتياجاتهم وتضبط مستوى الخدمة ومقابلها.

وحتى نضمن نجاح الخطة الاجتماعية، فلا بد من :

- ضبط معايير ثابتة وعلمية وقابلة للاختبار لمفهوم العدالة" الاجتماعية" والتحكم في السياسات الإجتماعية وضمان معدلات ونسب ثابتة للخدمة الإدارية والأمنية والصحية والتعليمية والتشغيلية والتغطية الاجتماعية خاصة بالقطاعات والجماعات الترابية والفئات بعيدا عن العمومية والشمولية.
- إعطاء الأولوية في السياسة الاجتماعية للفقراء والمعوزين وكبار السن والعاطلين عن العمل والمستضعفين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وضمان حق المواطن في مقومات الكرامة (التشغيل، الصحة، التعليم، السكن).
- العمل على رفع معدلات الإنفاق الاجتماعي في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي والتغطية الاجتماعية بما لا يقل عن 50 % في أفق الخمس سنوات القادمة، والإرتقاء بجودة الخدمات إلى المعايير الدولية وتقريبها من المواطن.
- تركيز هيكل موحد لمراقبة وحوكمة وترشيد النفقات على رأس جميع المؤسسات والصناديق العمومية وخاصة تلك التي تعاني عجزا ماليا وتفعيل خطة إنقاذ عاجلة للحد من نزيفها وانزلاقها وسنّ التشريعات اللازمة لتمكين صندوق الإيداعات والتأمينات للإستثمار في هذه الصناديق والمشاركة في مجلس الإدارة لتأمين المتابعة والرقابة والحوكمة وضمان المردودية وحسن سير المشاريع.
- إرساء خطة استشرافية على أساس نتائج التعداد السكني لسنة 2014 لضبط انعكاسات تقدم معدل الأعمار بتونس (32 سنة) وارتفاع معدل نسبة التبعية الاقتصادية (27 %) والتي تصل في المناطق الداخلية إلى 44 % ورسم سياسة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية لأفق 2030 – 2050 تقوم على:
  - مراجعة برنامج التنظيم العائلي بما يتلاءم مع المعطيات والتوجهات الجديدة.
  - مراجعة سن التقاعد ورسم خطة استراتيجية لاحتواء معدل نسبة التبعية الاقتصادية في حدود 30 %.
  - تفعيل دور القطاع التضامني لتحمل 20 % من خدمات التغطية الاجتماعية على مدى خمس سنوات.
  - منح التمييز الإيجابي في التشغيل وبعث مشاريع للجهات الداخلية لتأمين معدل عادل لنسبة التبعية الاقتصادية (هي اليوم في 20 % بولاية أريانة و40 % في جندوبة.

السياســة الأمنيــة والعسكريــة

يعتبر حزب الأمان أن السياسة الأمنية هي من أمهات المسائل وأن تأمين وجود الشعب والوطن لا بد أن يكون خارج حلبة المزايدات والتجاذبات السياسية وأن شعب تونس وكافة مكونات الطيف السياسي والمجتمع المدني لا بد أن يصطف متراصا، متضامنا وراء الأمنيين والعسكريين لحماية الوطن.
وتبنى مقاربة حزب الأمان للسياسة الأمنية والعسكرية على المبادئ التالية :

المؤسسـة الأمنيـة:

- استقلالية المؤسسة الأمنية عن الشأن السياسي وكل تدخل حزبي.
- دعم المؤسسة الأمنية استراتيجيا ولوجستيا.
- إعادة بناء منظومة أمن الدولة والأمن القومي والاستخبارات، مع أطر قانونية لعملها واستراتيجيات ناجعة لتفعيلها خدمة للوطن والشعب.
- بعث مركز للدراسات والاستراتجيات الأمنية مستقل، تحت غطاء رئاسة الجمهورية، يستقي المعلومة ويؤسس لبنك معلومات، يحلل الماضي، يستقرئ الحاضر ويستشرف المستقبل ويخطط الاستراتيجيات بصفة تشاركية بين الخبراء والاستراتيجيين الأمنيين والعسكريين وبين مكونات الطيف السياسي والمجتمع المدني وكل القطاعات المنضوية تحت مفهوم الأمن الشامل وبالتنسيق مع دول الجوار، وتؤسس خطط هذا المركز لسياسة أمنية، علمية ومستدامة تلزم الأجهزة التنفيذية المتداولة على السلطة بتطبيقها وتطويرها وتحيينها.
- تطبيق مبادئ الأمن الشامل وخلق آلية تفاعلية بين الجانب الأمن القومي والوطني وجوانب الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي...
- بناء مشروع استراتيجي قوي وناجع لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع المؤسسة العسكرية وهياكل الدولة.
- التركيز على منظومة الأمن الاستباقي واستراتيجيته تطويرا وتفعيلا.
- مراجعة قانون الإرهاب الجديد الذي لا يخدم المصلحة العليا لتونس ولا يوفر أي نجاعة أو مناعة.
- دعم النقابات الأمنية كمسكب أمني هام، وخلق آلية تعامل مرنة بين الهيكل الإداري والهيكل النقابي.
- توفير ما يضمن كرامة الأمني وحمايته ونجاعته، وخلق منظومة قانونية توفر له الضمان والفاعلية.
- العناية بجرحى الأمنيين وعائلات شهدائهم، وإنصافهم في حقوقهم وحقوق عائلاتهم.
- إدراج مواد تربوية وتوعوية في البرنامج التعليمي تبني لمصالحة بين المواطن ورجل الأمن ولعلاقة تشاركية تضامنية بين الأمنيين والمواطنين في حماية الوطن ومقاومة الجريمة واجتثاث الإرهاب.
- تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات في منظومة اليقظة واستقاء وتمرير المعلومة التي تمكن من استشراف الأخطار ومقاومتها.

المؤسسـة العسكريـة:

- المؤسسة العسكرية مكسب وطني ودرع لحماية الدولة والحفاظ على الجمهورية.
- الجيش التونسي ركيزة للدولة، باستقلاليته وحب الشعب له، وبنضالاته وشهداءه من الجنود البررة.

- ضرورة توفير دعم لوجستي للجيش وتطوير قدراته العسكرية.
- تفعيل استراتيجي لمنظومة الأمن القومي والمخابرات بالتعاون مع المؤسسة الأمنية للقضاء على الإرهاب ومنع تكرار عمليات قتل الجنود والأمنيين.
- القيام بتطويرات في صلب المؤسسة العسكرية، لتحيين قدراتها ومزيد دعمها هيكليا وتقنيا.
- دعم معهد الدفاع الوطني وتطوير القطاع البحثي داخل المؤسسة، وتفعيله بما يخدم المؤسسة العسكرية وينفع الدولة ككل.
- تطوير منظومة التدريب والتكوين داخل المؤسسة، لتوفير النجاعة أمام حالات غير مسبوقة مثل المواجهات مع الإرهابيين خاصة في حرب العصابات وحرب الجبال.
- تعميق الوعي الوطني بقيمة التجنيد، والقيام بتطوير المنظومة وإجراء الإصلاحات اللازمة.
- مزيد الاهتمام بالعسكريين في الجانب المعيشي، والاهتمام بشكل خاص بعائلات شهداء الجيش.
- الاستفادة من العسكريين المتقاعدين وخلق هيكل يمكّن من استثمار خبراتهم معرفيا وبحثيّا واستراتيجيا بشكل تطوعي.

السياســة الماليــة:

- **الإنفـاق العـام :**

- رسم خطة هيكلية متوسطة وبعيدة المدى لإلغاء النظام الجبائي التقديري والتدرج بالمؤسسات الصغرى (رقم معاملات لا يفوق مائتي ألف دينا) نحو النظام الحقيقي المبسط التي تؤمن مسك حساباتها مكاتب إحاطة ومراقبة جبائية يقع تركيزها للغرض.
- القيام بتدقيق حول نجاعة ومردودية ومدى تطبيق الامتيازات الجبائية المدرجة في قوانين الاستثمار والتعليق المؤقت لإعادة الاستثمار وبعث هيكل لمراقبة المؤسسات المتمتعة بالامتيازات.
- سن قانون الادماج **الجبائي العام** يمكن كل الذوات المادية والمعنوية بالتصريح على الأملاك المنقولة والغير منقولة والثروات والأموال بجميع أشكالها مقابل دفع نسبة 2 % من قيمة الأموال المصرح بها بعنوان تسوية جبائية شاملة في مهلة لا تفوق ستة أشهر، كما يمكن هذا القانون جميع الأشخاص والشركات الناشطة في الاقتصاد الموازي بالتصريح بأنشطتها التجارية والصناعية والخدمية بالتمتع بعفو عام مقابل انخراطها في المنظومة الجبائية والاجتماعية للاقتصاد المهيكل، ويتم إثر انقضاء المهلة المحددة القيام بجرد شامل للأملاك يرتكز على المعرف الموحد وإخضاع الثروات الغير مصرح بها خلال فترة التسوية لتدقيق ضريبي وخطايا جبائية.
- تحسين الإجراءات ومبادئ إنفاق الأموال العامة وتثبيت معايير الإنفاق استئناسا بتجارب الدول المتقدمة مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والجهوية وإرساء آليات تشريعية وإدارية موثوقة لمراقبة الإنفاق ومحاسبة الانتهاكات والتجاوزات.
- وضع إستراتيجية لضمان نمو الاقتصاد والتنمية المستدامة من خلال إدارة فعالة ديناميكية وموثوقة وطويلة الأجل لتدعيم مبدإ الاستمرارية.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان حق المجتمع في الإطلاع على المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة، بشكل صحيح وشفاف.

- إلغاء دور الدولة الحصري في إدارة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية واعتماد التشاركية مع القطاع الخاص في رأسملتها وتسييرها مع الاحتفاظ بحصة الأغلبية لفائدة الدولة في القطاعات الحيوية والاستراتيجية والسيادية (إنتاج الطاقة، النقل الجوي،...). - (انظر الملحق عدد 1).

- **الميزانيـــة :**

تكريسا لمبادئ اللامركزية والديمقراطية المحلية، بات من الضروري إعداد ميزانيات جهوية أو إقليمية تكتسي طابع الواقعية والخصوصية، وتراعي الحاجيات الأساسية للمناطق والجهات، وتمهد لإعداد الميزانيات العامة للدولة التي تركز على الجانب الاستراتيجي والشمولي.

ولن يكون إصلاح المالية العامة للدولة ممكنا إلا إذا تم تأمين آليات لتثبيت الشفافية والمساءلة في إعداد الميزانيات وتكريس التوازن والعدالة بين الجهات والفئات. وكذلك الشأن بالنسبة لمجلس نواب الشعب، فحتى نضمن نجاعته وفاعليته، لا بد أن يرتكز على أعمال لجان اختصاص قطاعية وأن يتوخى أساليب علمية وحديثة في إعداد الميزانيات واعتمادها. وحرصا على الحفاظ على موازنة عادلة بين المسؤول والأجير، فإن حزب الأمان يقترح ضبط سلم قار يربط مرتبات المسؤولين في الدولة والحكومة والمؤسسات العمومية ومجلس نواب الشعب بالأجر الأدنى الصناعي المضمون.

- **الديـون العامـة :**

يؤكد حزب الأمان على :

- تحديد المتطلبات بطرق علمية مدروسة ووضع خطة آنية ومتوسطة وبعيدة المدى لإدارة الديون المحلية والأجنبية وتأمين استمرارية التدفق النقدي وتوافقه مع متطلبات البرامج التنموية.
- خفض مستوى الديون العامة (مستوى 40 % من المنتوج الداخلي الخام) والسيطرة على العجز العام في مستويات مقبولة ووفق معايير البنك الدولي ومؤسسات التصنيف السيادي لما يسبب ارتفاعه من آثار سلبية على الاقتصاد، كارتفاع تكاليف الائتمان وعدم إقبال أسواق المال عليها، وتعسر شروط الاستدانة وغيره.
- تكليف بعثة ممتازة متكونة من أعضاء حكومة ودبلوماسيين وخبراء وسياسيين بالتوجه إلى كافة الدول والمؤسسات المالية المقرضة لتونس (كنادي باريس وغيرها..) والتفاوض معها لإقناعها بإلغاء الديون أو تخفيفها أو إعادة جدولتها أو تحويلها إلى مشاريع استثمارية.
- حشد الإمكانات المالية الوطنية، التي تغنينا عن التداين الذي ينعكس سلبا عل سيادة البلاد واستقلاليتها، واستنباط مصادر جديدة للدخل وترشيد الإنفاق.
- الفاعلية في إدارة الديون واللجوء إلى الاقتراض الميسر ذي الكلفة المحدودة والشروط التفاضلية وترشيد إنفاقه وتوجيهه لبعث مشاريع عالية المردودية وسداد الديون ذات الكلفة العالية.

السياســة التربويــة :

لأهمية الميدان وحساسيته، يؤكد حزب الأمان على :

- تكوين لجنة تعنى بجرد واقعي، موضوعي وشفاف للوضع القائم في منظومة التربية والتعليم وتشرف على استشارة وطنية موسعة تشمل كل المتدخلين في سلك التربية والتعليم من مربين وأساتذة ومتفقدين ومختصين في علم الاجتماع وعلم الاجتماعي التربوي وجمعيات وأولياء وغيرهم يتم على أساسها رسم خطة إصلاح شاملة وتحديد المتطلبات والاحتياجات الحقيقية لهذا الإصلاح.

- حسن توزيع واستغلال الموارد البيداغوجية وتوظيف الكفاءات لبناء منظومة تربوية تؤدي إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وإرساء ثقافة المواطنة وإعادة بناء قيم العمل والمسؤولية وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة وتنمية روح النقد والإبتكار بعيدا عن التلقين والدغمائية والصراعات الإيديولوجية.
- مراجعة البرامج الدراسية واعتماد وسائل ومقاربات بيداغوجية ومناهج وأجهزة تقييم وتشخيص وعلاج ومتابعة وتوجيه وتأطير مبتكرة لا تختزل التلميذ في أعداده المدرسية لتحد من الرسوب والفشل المدرسيين وتعيننا على تحقيق الأهداف بأكثر ما يمكن من الاقتصاد في الجهد والوقت.
- التعليم الابتدائي مجاني ويجب العمل على أن يكون في نفس المستوى في كل ربوع البلاد.
- إرساء منظومة جودة التعليم وتطوير قدرات المؤسسات التربوية بالاعتماد على تقنيات حديثة ملائمة للواقع الإجتماعي والإقتصادي وتشجيع ثقافة الإبداع والمبادرة والتشاركية وبعث المؤسسات عبر تفعيل منظومة مشاريع الأقسام والمدارس والمعاهد والنوادي العلمية والتكنولوجية والفكرية والفنية.
- إنشاء مراكز التكوين المهني والحرف بالتعاون مع مراكز الأعمال والمنظمات غير الحكومية، وتفعيل دور مراكز الأعمال وغرف الصناعة والتجارة لتكون همزة الوصل بين الجامعة وكل المراكز المذكورة آنفا.
- تطوير قطاع التكوين الغير رسمي الذي يقوم على التدريب في أماكن العمل وداخل المؤسسات الإقتصادية.
- رفع الجودة في مجال التعليم ومناهجها والوعي التربوي سواء كان ذلك في نوعية البرامج ومضمونها أو في أساليب وتقنيات التدريس.
- وضع استراتيجية وطنية لمقاومة الأمية ودعم التعليم وتقريب الخدمة إلى المواطن ، وتصور حوافز للعائلات الفقيرة والمعوزة لتحقيق نسبة تمدرس مرتفعة وإثناء العائلات محدودة الدخل عن الانقطاع المبكر للدراسة.
- مراجعة مدة التعليم الإلزامي وتوجيه التلاميذ نحو مختلف الإختصاصات والشعب على أساس ميولاتهم وقدراتهم بدء من نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي.
- تدعيم تجربة التعليم النموذجي وإثراء البرامج الموجهة للنخبة بالتعاون مع الجامعات.
- تفعيل مشروع اليد المفكرة الذي يعتمد مقاربة بيداغوجية جديدة لتدريس المواد العلمية في المدارس والمعاهد بالشراكة مع الجامعة والذي انطلق منذ سنة 2006 وتم تفعيله بصفة معزولة وبمبادرات فردية في بعض المؤسسات التربوية. ويهدف المشروع إلى توفير مادة علمية للمعلم ومعينات مدرسية تتمثل في صور وثائق مبسطة ووسائط ملتيميديا ومقاربة تدريس المواد العلمية اعتمادا على التجربة والملاحظة بحيث يتم وضع الأهمية على طريقة إنتاج وتحصيل المعرفة من قبل المتعلم وجعله بانيا لا مستهلكا لها.

- **التعليم العالي :**

يؤكد حزب الأمان على :

- إطلاق استشارة وطنية لإصلاح وتحديث وإنجاز تحول جذري في منظومة التعليم العالي يؤدي إلى ضمان استقلالية النظام الإداري والأكاديمي ويرفع من مستوى إنتاج المعرفة والبحث العلمي ومن مستوى جاهزية حاملي الشهادات العليا لدخول سوق الشغل.

- اعتماد مقاربات بيداغوجية أكثر نجاعة في كل مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص مع ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة للتكوين التطبيقي
- تحسين جودة قطاع التعليم العالي الخاص وتحديد معايير مضبوطة لمستوى الشهادات ومراجعة كراس الشروط لمؤسسات القطاع.
- وضع خطة وطنية لتكوين النخبة خارج الوطن في عدة بلدان وفي اختصاصات متعددة داخل إطار التعاون الدولي وتشجيعهم على العودة للاستفادة من الكفاءات والخبرات التي حصّلوها.
- تعميم تعليم اللغات الأجنبية وخاصة العالمية منها كالانقليزية والمستقبلية كالصينية وتمكين أبناء الجالية التونسية المقيمة بالخارج من دراسة اللغة العربية.
- إشراك المحيط الاقتصادي (مؤسسات صناعية وتجارية وهياكل مهنية) في رسم الاختصاصات والبرامج الجامعية لملاءمة التدريس الأكاديمي مع واقع السوق وتسهيل الاتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الصناعية في مجال البحث التنموي والتكوين.
- رصد ميزانية خاصة للمنح الموجهة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخصوصية ومن عائلات فقيرة وفاقدة السند.
- بعث هيكل وطني متعدد الأطراف يعنى برصد حاجيات سوق الشغل ويتنبأ بالقطاعات الأكثر تشغيلية لبعث مشاريع مبتكرة تتلاءم ومواطن الشغل الحديثة والمستحدثة.
- إنشاء مدينة علوم موجهة أساسا للنخبة وللطلاب الأفارقة بالتنسيق مع الجامعات الأجنبية والمؤسسات الخيرية والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات الصناعية والاقتصادية والمالية الكبرى تستفيد منها نخبة من الطلاب التونسيين. –
(انظر الملحق عدد 2).

البحـث والتطويـر :

- إحداث هيئة عليا مستقلة للبحث العلمي تعمل على تحديد إستراتيجية وطنية للبحث العلمي على المدى الطويل وتحدد الأولويات الوطنية للبحث العلمي والمعايير الموضوعية لتقييم ومتابعة أنشطة البحث وتشرف على طلبات العروض في تمويل مخابر ووحدات وفرق البحث, عبر مشاريع فردية أو متعددة الأطراف, تندرج في البرامج ذات الأولوية
- تطوير العلاقة بين الباحثين والصناعيين عبر مراجعة القانون المنظم لحركة الجامعي نحو المؤسسة الصناعية وإقرار آليات التحفيز مع إنشاء هيكل خاص يقوم بتوجيه الصناعي إلى الباحث المختص في المجال المطلوب وتوجيه الباحث نحو الصناعي لحثه على الاستفادة من نتائج البحث العلمي وحسن توظيفها واستغلالها.
- تفعيل البحث العلمي التنموي وتحويل تونس إلى قاعدة إقليمية ودولية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتنسيق مع الشركات العالمية الكبرى سواء كانت الاستثمارية منها في عالم البحث العلمي والاختراعات أو الشركات الصناعية.
- تطوير البحث التنموي في قطاعات استراتيجية يتوفر فيها زاد بشري هام من الكفاءات الوطنية مثل البيتوكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والإتصال والطاقة والبيئة وحشد الإمكانات والخبرات التونسية بالداخل والخارج في هذا المجال.
- تشجيع تسجيل براءات الإختراع الأصلي والتي تكون إمكانية استغلالها صناعيا مرتفعة وتشجيع ترسيم النماذج الصناعية والعلامات التجارية.

- إنشاء مدينة العلوم والتكنولوجيا لاستنباط وتطوير نماذج لمشاريع ذكية، حديثة، نظيفة وذات قيمة مضافة عالية.
- نقل التكنولوجيا من بلدنا إلى البلدان الأقل تقدما وخاصة بلدان جنوب الصحراء الإفريقية، في إطار إتفاقيات ثنائية وعبر تركيز مراكز أعمال وأقطاب تكنولوجية تونسية في هذه البلدان، وعن طريق تأهيل وتأطير نخبة من أصيلي هذه البلدان في تونس.
- تشجيع البحث والتطوير في كافة المجالات الفلاحية كالغراسات والزراعة والعلف والأسمدة وتربية الدواجن والماشية والبذور، واستنباط السلالات النباتية والحيوانية الملائمة لمختلف ظروف الاستغلال وذات جودة عالية.
- السعي إلى استجلاب مراكز بحث وتطوير تابعة لشركات عالمية أو معاهد بحث دولية لتستقر في الأقطاب التكنولوجية وفي مراكز البحث الوطنية, حيث يمكنها امتصاص عدد هام من حاملي الشهادات العليا (تقنيين ومهندسين وحاملي ماجستير ودكتوراه) خاصة في المجالات ذات البعد الإستراتيجي (بيوتكنولوجيا, تكنولوجيات المعلومات والإتصال, تكنولوجيات الطاقة والبيئة...). - (انظر الملحق عدد 2).

الثقافــة :

الثقافة مزيج حضاري واجتماعي وذاتي وانساني: ميزة إنسانية عظيمة. وتونس بلد للثقافة وتاريخ من الثقافة. ولابد من العناية بالثقافة، سواء في مستوى التراث المادي واللامادي، أو مستوى المعرفة والتثقيف، أو مستوى الإبداع والفكر. لقد شهد العالم كله على أن التونسي مثقف بنسبة عالية. ولكن ما طرأ من تدهور في هذا المجال والذي يرجع إلى منظومة معقدة من المسببات والأسباب المباشرة وغير المباشرة، يمكن علاجه بمشروع ثقافي قوي وهادف.

فلا بد أن ترجع للفكر ريادته وللقلم أمجاده وللمبدع والمثقف قيمته.

وحتى تكون الثقافة رافدا من روافد التنمية البشرية وتبوأ المكانة التي تستحقها، فإن حزب الأمان يقترح :

- إطلاق استشارة وطنية لإرساء منوال ثقافي يرسخ مقومات الهوية الثقافية التونسية ويؤمّن المحافظة على الموروث الثقافي وحماية وتنمية القيم الوطنية ويضع أسسا للتفاعل بين القيم الكونية والثقافة الوطنية ويرسي المفاهيم الارتكازية للتغييرات الثقافي بكل أشكاله.
- إحداث مجلس أعلى للثقافة يمثل كل القطاعات والمتدخلين في الشأن الثقافي ويعمل على تقديم بديل ثقافي ينسجم مع روح الثورة.
- دمقرطة الثقافة وتمكين الجهات والمحليات في أعماق تونس من صيغة مشاريعها الثقافية وفق خصوصياتها.
- العمل على جعل تونس قطبا إقليميا للثقافة وملتقى للثقافة الإفريقية والعربية والمتوسطية.
- إصلاح المكونات الثقافية كاللغة والأدب والفلكلور والموسيقى والفنون التشكيلية والسياسية والمسرح والدراما وغيرها من الفنون ووضع سياسات جديدة وتطويرها وإعادة النظر في أولوياتها وتعزيز مساهمتها في تطوير الثروة الثقافية وترويجها في الخارج.
- استغلال موقع تونس الجيوستراتيجي لبعث منطقة حرة ثقافية تعتني بالإنتاج الثقافي والصناعة الثقافية وتستقطب الخبراء والمثقفين والفنانين خاصة الأفارقة والغربيين وتكون محطة دولية لإنتاج وتوزيع المنتوج الثقافي.
- إرساء قاعدة إقليمية تعنى بالمنتوج السمعي والبصري، والصناعة الثقافية ذات تقنيات متطورة والقيمة المضافة العالية المبنية على علوم المعلوماتية والمولتيميديا كالصور المتحركة والدبلجة وغيرها.

- وضع معايير ثابتة لتصنيف المثقفين والفنانين إلى محترفين وهواة ومتدخلين عرضيين وغيره وضمان حد أدنى لأجور المحترفين وتشريكهم في الإنتاج الثقافي.
- اعتماد اللامركزية في توزيع الميزانيات المخصصة للإنتاج الثقافي ودعم الجهات ومساعدتهم على الإنتاج والترويج داخل تونس وخارجها.

وحتى تصبح الثقافة قوة دفع اقتصادية وأداة إنتاج تحول المثقف إلى خالق للثروة، فلا بد من :
- سن قانون استثمار ثقافي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال لتمويل مشاريع الصناعات الفكرية والثقافية عبر منح امتيازات وتشجيعات استثنائية.

الإعـــلام

اعتبارا بأن حرية الإعلام هي إحدى الأسس الرئيسية لبناء ديمقراطية قوية والمدخل الأساسي لبناء مجتمع متحضر وعادل، ينادي حزبنا بما يأتي :

- إلغاء العمل بنظام قانون الصحافة وإرساء ميثاق شرف يضبط تعريف الصحفي ويجدد تعريف أخلاقيات المهنة ومعنى المسؤولية ويتلاءم مع المواثيق الدولية (انظر الملحق عدد 5).
- وضع معايير ثابتة ومواقيت محددة للحصول على التراخيص اللازمة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية.
- اعتماد آليات لضمان حيادية الإعلام وعدم استغلال الأجهزة الإعلامية من طرف السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية أو بعض مكونات المجتمع المدني.
- ضمان العدالة الإعلامية والتوجه ومقاومة الإقصاء الإعلامي والتوجه الجهوي أو الفكري أو العنصري أو الجنسي للإعلام.
- مقاومة الفساد الإعلامي وظاهرة بيع الضمائر والأقلام ووضع تشريعات لردع التجاوزات والانتهاكات، (الجريمة الإعلامية كاختراق صارخ لأحد ركائز الدستور وأحد أسس الديمقراطية).

البرنامـج الديني

من أسباب نجاح الوحدة الوطنية في التاريخ التونسي، أنه متجانس دينيا، وموحد عقائديا، ومتسامح ومتعاون مع الأقليات الدّينيّة، ويعتبرهم جميعا مواطنين يتساوون في الحقوق والواجبات كبقيّة الشعب التونسي، وهذا ما أكدنا عليه في الدستور التونسي الجديد الذي ساهمنا في إنجازه،والفضل في ذلك يعود إلى المنهج الزّيتوني المالكي الذي لعب دورا بنّاء عبر التاريخ في وحدة التونسيين، ونشر عقلية القبول بالآخر، وفي نفس الوقت، فإنّ الزّيتونة نجحت عبر علمائها وشيوخها في منع الغزو الديني المتطرّف، ولم تسمح بالطائفيّة التي مزّقت بعض الشعوب الأخرى، ولهذه الأسباب والمكتسبات الوطنيّة الهامّة، سوف نضبط الخطاب الدّيني على هذا الأساس، سواء على مستوى إدارة الفتوى أو وزارة الشؤون الدّينية،وعليه :

1. سننشئ مجلسا زيتونيا أعلى، يتكوّن من علماء تونسيين قد عرفوا بالاعتدال والوسطية والتسامح والكفاءة العلمية،ومقبولين ومحترمين لدى الشعب التونسي ليشرفوا على توجيه الخطاب الدّيني التونسي،وتكون مرجعيته مؤسسات الدولة وعلوية القانون، وتكون سلطته معنوية واعتباريّة لا تشريعية ولا تنفيذيّة وإنّما استشاريّة فقط.

2. سنسعى إلى إخراج إدارة الفتوى من التجاذب السياسي، والتوظيف الحزبي عبر جعلها مؤسسة وليست مشخصنة في فرد بعينها، ولا بد من دمقرطتها، لتكون الديمقراطية والانتخابات مع اعتبار الكفاءة والنزاهة تشمل جميع مؤسسات الدولة.
3. ضبط الخطاب الديني بقانون يمنع من استعمال التوظيف الحزبي، ونشر الطائفية والتكفير والتحريض على العنف المادي والمعنوي، دون المساس بحريّة الخطاب الديني.
4. سنحافظ على المقدّسات والعادات والتقاليد والأعياد الدينيّة النبيلة والسمحة التي تمسك بها الشعب التونسي وكان قد ورثها عن علمائه الزيتونيين عبر التاريخ.
5. سنعيد الاعتبار للعلماء والأئمة والدعاة التونسيين المعتدلين عبر دعمهم المعنوي والمادي والإعلامي، وتوحيد كلمتهم ليكونوا درعا حاميا من أي غزو عقائدي متطرّف إرهابي، قد يهدد الأمن الوطني ووحدة التونسيين.
6. سنفعّل البند السادس من الدستور عبر قوانين قابلة للتنفيذ القضائي والذي ينصّ التالي: الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وبحماية المقدسات ومنع النيل منها.كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف.
7. ينبغي على أعضاء المجلس الأعلى لعلماء الزيتونة، ومؤسسة الإفتاء أن لا يكونوا منخرطين في أي حزب من الأحزاب السياسية، ليكونوا لجميع التونسيين.

الشبـــاب :

الشباب روح المنوال وطاقته: تتميز تونس بشبابها، روح مستقبلها وطاقة سعيها نحو التطوّر والالتحاق بركب الدول المتقدّمة. وإن تهميش دور الشباب، وتركه في زاوية الإهمال في مجال السياسة، ومجال الفعل داخل الدولة، ومجال المعرفة، ومجال العمل وتحقيق الذات وتوفير متطلبات الكرامة. أو حرمانه من الحرية والعدالة. أو تركه دون تحصين فكري يقيه التطرّف ويحميه من الأفكار الخبيثة والهدّامة وآفات الإدمان والعنف والجريمة. كل ذلك يحرم تونس من أكبر قوّة تمتلكها، ويجعل الشباب اليائس يموت غرقا في البحر وهو يسعى خلف وهم الهجرة إلى أوروبا، أو يسقط في فخاخ الإرهاب والجريمة المنظمة، أو يدمّر نفسه بالمخدرات.

لابد من استراتيجيا وطنية للعناية بالشباب والاستفادة من طاقاتهم الخلاقة وتوفير العمل والمناعة الفكرية والنفسية لهم تؤمن :

- تشريك الشباب في الحياة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودفعه إلى دائرة القرار عبر إجراءات تحفيزية وتقنين حصته في السلط المحلية، لا سيما شباب المناطق الداخلية والمناطق النامية.

- مقاومة الفساد والمخدرات والعنف والإباحية وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى الفراغ الروحي واللامبالاة والانحطاط الأخلاقي.

- بث روح المسؤولية والإيجابية والتشجيع على الانخراط في الإنتاج العلمي والمعرفي والتطوير التكنولوجي والإبداع الفني وتعزيز ثقافة التحاور والإنتاج والابتكار والمبادرة.

الصحـــة :

إن العناية بقطاع الصحة الحيوي أمر ضروري ومراجعة الإهمال الذي لحقه، وبات حتميا القيام بإصلاح هيكلي ومنظومي يضمن جودة الخدمة وتقريبها إلى المواطن ويحقق العدالة الصحية.

الصحـــة العموميـــة :

الصحة العمومية هي أحد العناصر الحاسمة لمفهوم الدولة الاجتماعية وعلى الدولة واجب توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع في نظام صحي ذي جودة عالية بـ:

- اعتماد نظام فعال لتأمين الرعاية الصحية العامة لجميع المواطنين، وتوسيع الخدمات الطبية الوقائية وخدمات طب الشغل والرعاية الصحية للمسنين وذوي الحاجيات الخصوصية.
- العمل على الإستفادة من الكفاءات الطبية التونسية التي تكونت ومارست خارج أرض الوطن والتي يمكن أن ترفع من جودة الخدمة الطبية في تونس وتساهم في بعث مشاريع في تطوير وإنتاج التجهيزات والمعدات الطبية أو الأدوية،
- بناء مستشفيات وتجهيزها في إطار التعاون مع الدول العربية والإفريقية وتأمين الخدمة الطبية والشبه الطبية وإدارتها وصيانتها بكفاءات تونسية،
- دعم وتوجيه البحوث العلمية في الميدان الطبي والتشجيع على الابتكار وتسجيل براءات الإختراع،
- سن قانون يحدد حقوق المريض وفق أرقى المعايير الدولية وأخذ التراتيب اللازمة لتطبيقه مع ضمان حقوقه في التعويض في حالة الأخطاء الطبية.
- النظر في تفشي ظاهرة العنف ضد الأطباء والهياكل العاملة بالمستشفيات.

البنيـــة التحتيـــة الصحيـــة :

في المجال الصحي فإن أولويات حزب الأمان تكمن في :

- وضع معايير كافية للعيادات وخاصة المستشفيات فيما ما يخص البنية التحتية والتجهيزات، في حين تؤمن الدولة دور التنسيق والمراقبة والاستراتيجيات وصنع السياسات الصحية.
- رسم إستراتيجية آنية المدى وبعيدة المدى للرعاية الصحية والمتطلبات الوطنية في مجال الصحة.
- تقريب الخدمة الصحية للمواطن والرفع من جودتها وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة.
- العمل على تخفيض تكاليف الخدمة الصحية ورفع مستوى التخصص.
- بعث هيكل مختص في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والأضرار المفاجئة والتنسيق مع الهياكل المختصة كالدفاع المدني.
- وضع برنامج وطني لتكوين أعوان الصيانة للمباني والتجهيزات الصحية.
- استغلال موقع تونس الجيوستراتيجي لتكون مركزا إقليميا للمعالجة والاستشفاء والتنسيق مع الجهات المعنية لتجسيم برنامج ضخم للسياحة الصحية وسياحة المسنين وغيرها.
- إقرار تشريعات لتجديد قواعد المنافسة والتعاون في الخدمات الصحية واعتماد الشفافية ومعايير الجودة كمبدأ للمنافسة النزيهة.
- تركيز نظام رصد وتحكم لمراقبة خدمات الرعاية الصحية بالمستشفيات والمصحات الخاصة.

- إنشاء صندوق سيادي للخدمات الطبية وشبه الطبية يعنى بتنظيم إنتاج المعدات الطبية والشبه طبية والأدوية والخدمات الصحية ويرسم استراتيجيات واضحة لرصد وتلبية الاحتياجات الوطنية ولتصدير المواد والخبرات إلى الخارج وخاصة البلدان الإفريقية والعربية.

السياسـة العمرانيـة :

غالبا ما يقاس تحضر المجتمعات بنوعية عمرانها ومدى تطور البناء والبنية التحتية في مدنها. وتبقى العقبة الرئيسية التي تواجه النمو العمراني التوسع العشوائي وانتهاك التخطيط الحضري الذي غالبا ما يكون نتاجا للنزوح والهجرة الداخلية. ومن أهم الإنجازات المستوجبة الملحة والراهنة هي :

- أن يعاد النظر في التصور العام لمنظومة التهيئة العمرانية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي، بآليات "عدالة عمرانية" تضمن التوازن والحظوظ في التنمية المندمجة والمستدامة بين جميع الجهات. وتبنى المقاربة على تقسيم الوطن إلى عشرة "أقاليم للتنمية المندمجة" تتلاءم مع خصوصياتها الجغرافية ويتمتع كل إقليم منها بصبغة اقتصادية مميزة وبمجلس إقليمي منتخب يدير شؤونه ويهتم ببنيته التحتية.
- مراجعة استعجاليه لكل أمثلة التهيئة العمرانية للمدن الداخلية خاصة، ومعتمدياتها المتوسطة الحجم باعتماد تهيئة تأخذ بخصوصيات الجهة ونقائصها العائقة لتنميتها، والحرص على احترام ما يفرزه المثال العمراني الجديد حتى يتم تطبيق أهداف التنمية المنشودة.
- إرساء خطة وطنية تهدف إلى جرد وتحديد الحاجيات الحقيقية للبلاد في كل ما يتعلق بالسكن والخدمات العمومية بجميع أنواعها الإدارية والصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والدينية والاجتماعية والمرافق المتممة لها والبنية التحتية على ضوء التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
- تطوير البنية التحتية بالمدن الداخلية، بتحسين شبكة الطرقات، وحسب الإمكانيات الطرقات السيارة، لربطها ببعضها البعض، وربطها بأقرب المدن الساحلية الكبرى القريبة منها.
- العمل على احترام الخصوصيات المعمارية لكل جهة وتطويرها بإيجاد آليات مراقبة للنسيج المعماري المحدث وذلك بالرجوع إلى أهل الاختصاص من مهندسين معماريين ومهندسين وتقنيين ومؤرخين...
- انتهاج سياسة تشاركية بين الدولة وأخصائيي المعمار في رسم السياسات العمرانية ودراسة المشاريع ومتابعتها بما في ذلك المشاريع الكبرى التي تسند إلى مستثمرين أجانب والتنسيق الدائم مع عمادات المهندسين.

في هذا المجال يؤكد حزب الأمان على القيام بـ:

- تحليل واقعي وعلمي للوضع العمراني القائم وتحديد المتطلبات الاجتماعية والعمرانية واعتماد معايير معاصرة. ولبلوغ هذا الهدف، يتوجب :

- بعث تجمعات سكنية تشتمل على المرافق والخدمات الضرورية التعليمية والإدارية والاجتماعية والصحية والرياضية والبنية التحتية تحد من التشتت العمراني والبناء والتوسع الفوضوي وتستشرف تطور النسيج العمراني وتوسع المدن.

- إرساء خطة وطنية ذات أولوية قصوى لربط جميع المناطق بشبكات الماء الصالح للشراب والكهرباء وتقريب الخدمة الصحية والتعليمية بالتجمعات الريفية النائية.
- تفعيل برنامج استثنائي لإتمام المسح العقاري الإجباري وتسوية وضعية الأراضي الإشتراكية والأراضي الدولية والوضعيات الدولية العالقة.
- تفعيل خطة وطنية عاجلة لمقاومة الانتصاب العشوائي والبناء الفوضوي وبعث لجنة تسويات وتعويضات دون التغافل عن متابعة الخطة.
- وضع معايير وطنية صارمة لمنع التوسع الفوضوي للنمو العمراني والمساس بالمعالم التاريخية والمناطق الأثرية والمحميات الطبيعية والمساحات الخضراء وتشريك المواطنين في المحافظة على المدن وإدارتها عبر المجالس المحلية.
- اعتماد ضريبة خاصة على تغيير الصيغة.
- إخضاع الشركات الوطنية العاملة في المجال العقاري على غرار الشركة الوطنية العقارية التونسية والشركة العقارية للسكنى وغيرها، إلى تدقيق وجرد شامل وتسريح لرصيدها العقاري المجمد ودمجها في هيكل موحد وإعادة تفعيل دورها على أساس الفاعلية والنجاعة والمردودية وإعداد خطة لتحويلها إلى شركة استثمار عقاري تمتلك فيها الدولة 51 % من رأس مالها وتفوت في 49 % الباقية للقطاع الخاص. ويغطي نشاط هذه الشركة في بعث المشاريع العمرانية والبنية التحتية إلزاما الجهات الداخلية في حدود 50 % من حجم استثماراتها وفق برنامج وتحفيزات يتم الإتفاق عليها مع الدولة.

الفلاحـــة :

يؤكد حزب الأمان على إطلاق برنامج وطني استراتيجي يهدف إلى :

- تحيين الخارطة الفلاحية واعتماد استراتيجية فلاحية للمنظورين القريب والبعيد تؤمن الاستعمال الأمثل للأراضي والموارد المائية والبشرية توفر الأمن الغذائي وتحقق النقلة النوعية في المنتوج الفلاحي وتحافظ على البيئة والثروة البرية والبحرية.
- رسم خطة وطنية للمخزونات الاستراتيجية والأمن الغذائي،
- القيام بدراسة شاملة للموارد الفلاحية والمائية والعقارية والبشرية، وإرساء خارطة وطنية تحدد الخصوصيات الزراعية والإمكانات الفلاحية الكامنة بكل جهة،
- تسوية عاجلة للمشاكل العقارية المتعلقة بالأراضي الفلاحية المستغلة حسب صيغ الحوز والتصرف وإعادة النظر في طريقة استغلال الأراضي الدولية أو التي تم التفويت فيها للخواص بعقود فيها امتيازات مفرطة
- رفع مستوى التكوين التقني والتأطير والإرشاد للفلاح والعامل الفلاحي وتقريب الخدمات.
- العمل على تطوير وإنتاج البذور ذات الجودة العالية ومكونات العلف والأسمدة والأدوية الموجهة للاستهلاك المحلي وللتصدير خاصة نحو السوق الإفريقية،
- تصدير الخبرات في الميدان الفلاحي إلى إفريقيا خاصة في ميدان إنتاج الدواجن،
- إرساء خطة متكاملة في التصرف في الموارد المائية للشرب والري، الاستعمالات اليومية والسياحية وغيرها وإرساء استراتيجية مائية تحدد مصادر المياه وآليات التحكم فيها وذلك

للمنظور القريب والمتوسط والبعيد، وتدرس آثاره على المجالات الحيوية كالفلاحة والصناعة والسياحة والطاقة وغيرها..

- مضاعفة عدد الزياتين وتشبيب الغابة والعمل على التعليب وتنويع وتثمين المنتوجات الزيتية واستغلال ثفل الزيتون لإنتاج الطاقة أو مشتقات أخرى،
- الاستفادة من التكنولوجيا ومن تجارب البلدان الأكثر تقدما لزيادة الإنتاجية الفلاحية وخفض تكاليف الإنتاج والقيام بدراسة شاملة لإمكانيات التحويل لكل أصناف المنتوج الفلاحي والتشجيع على بعث الصناعات التحويلية قرب مراكز الإنتاج الفلاحي،
- تحويل المناطق السقوية إلى"مراكز فلاحية مندمجة" تشمل البنية التحتية ووسائل النقل ومرافق تخزين تتوفر فيها الظروف الصحية،
- تشجيع الفلاحة البيولوجية والقطاعات ذات المنتجات التي لها قيمة مضافة عالية ودعم شركات تصدير هاته المنتجات إلى الأسواق العالمية،
- استغلال الأراضي الغير ملائمة للاستعمال الزراعي لإنتاج الكتلة الحيوية وتثمينها في قطاع الطاقة والبناء وغيرها
- زيادة الإنتاجية في الثروة الحيوانية وتطوير السلالات الحيوانية عالية الجودة والمنتجات البحرية الاصطناعية مثل تربية الأسماك،
- تنظيم وتنشيط تربية الحيوانات وتنظيم مراكز جمع الحليب والصناعات التحويلية،
- إقرار خطة وطنية لحماية الغابات والتصرف في الملكية واستغلال الأراضي الدولية لتكوين المخزونات الاستراتيجية الفلاحية.
- إقرار حطة وطنية محكمة لحماية الثروة السمكية من التلف عبر مقاومة الصيد العشوائي المضر بهذه الثروة وانعكاسات الترسبات البيئية وتأثير تربية الأسماك على الثروة الطبيعية.

البيئـــة :

البيئة، روح الأرض: تونس أرض الجمال والخضرة، جوهرة في شمال إفريقيا كم تغنّى الشعراء بجمالها وتحدّث الرحالة والمؤرخون عن خيراتها وروعة طبيعتها وانبهر السياح بما حوته من روائع الخلق في سواحلها وصحرائها وسهولها وجبالها ومختلف مدنها وأرجائها. وحين تكون تونس هي ما ذكرنا، فمن الفظيع ما أصابها بيئتها من تلوث وما خنق أنفاسها من نفايات باتت تشكل خطرا على الأمن الصحي ومجلبة للمرض والاحباط لدى السكان وسببا لعزوف الكثير من السياح عن زيارتها. وعليه فلابد من عمل فوري وعاجل لتحرير روح الأرض وتطهير ثراها والعناية بالبيئة في مختلف أوجهها مع الاعتناء بالقاعدة المائية وإيجاد حلول لمظاهر التصحّر خاصة مع مخاطر الانحباس الحراري وأزمة المياه العالمية التي ستشهد مزيد التأزم وفق الدراسات المستقبلية، وحماية الغابات من الحرائق المفتعلة التي أتت على الكثير منها، وكذلك المحميات الطبيعية والثروة الحيوانية التي تهددها مخاطر كثيرة استهدفت حتى بعض الأنواع النادرة والمحمية دوليا مثلما حدث في محمية التوي بالجنوب التونسي.

وحزب الأمان يشدد اليوم على :

- صياغة منوال طاقي، بيئي يضمن الحوكمة في استغلال الثروات الطبيعية ويحافظ على البيئة ويستثمر في الطاقات المتجددة (انظر ملحق عدد 3).
- منع التفريط في المخزونات الإستراتيجية ومراجعة جميع العقود والإمتيازات والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في موارد الوطن.
- اعتماد برنامج لتقليص حجم النفايات الصناعية غازية كانت أو سائلة أو صلبة،

- تقليص النفايات الصناعية والتي لها آثار دائمة على البيئة، والتشجيع على الصناعات الرّسكلية وعلى استعمال المواد الصديقة للبيئة،
- صياغة برامج تراعي خصوصيات الأقاليم والجهات وطبيعة نشاطها، وتندمج في إطار استراتيجية وطنية لحماية البيئة وتستند إلى معايير ثابتة تقر بطرق علمية وبالإستئناس بالتجربة الوطنية وبتجارب الدول المتقدمة،
- اعتماد برنامج وطني للتوعية البيئية يدرج في مراحل التعليم منذ الأساسي، وتعمل على إشاعته الأجهزة الإعلامية بكل أصنافها المكتوبة والمرئية والمسموعة والألكترونية عبر استراتيجية متكاملة تشمل كافة القطاعات والجوانب الحياتية ويغطي كامل مناطق الجمهورية،
- وضع معايير في استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات والهرمونات في المناطق الزراعية وفي مجال تربية الماشية ووضع آليات للمراقبة وتشريعات لردع الانتهاكات.
- تطوير "الإقتصاد الأخضر" عن طريق تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات التي تقلل من التلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتمنع خسارة التنوع البيولوجي والثروات الطبيعية. - (انظر الملحق عدد 3).

الصناعـة :

تونس اليوم بما تمتلكه من خبرات وكفاءات، لا بد أن تتحرر من النمط الصناعي التقليدي وتتجه نحو صناعة المعرفة في إطال منوال مندمج جديد تبعث فيها مدن الاعلامية ومراكز الصناعة والخدمات الافتراضية ومراكز الخدمات عن بعد... ولا بد من المرور السلس من النمط القديم إلى نمط معاصر ديناميكي يساير التطور العالمي وينهل من التقنيات الاتصالية والاعلامية الحديثة ويجمع بين مزايا العولمة ومميزات الخصوصية.
وفي انتظار أن يتحقق ذلك، فلا بد من :

- القيام بتدقيق شامل لكافة القطاعات الصناعية وفي كافة أنحاء الجمهورية ورسم خارطة إقليمية تراعي خصوصيات كل جهة وتستغل مواردها في إطار استراتيجية وطنية عامة تحدد أولويات البلاد وتنسق بين مختلف الأقطاب الإقليمية،
- خلق هيكل وطني لبعث وحماية الصناعات الصغرى في إطار التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية ومراكز الأعمال،
- بعث هيكل وطني لمحاربة الصناعات الموازية واستيعاب ممارسيها وتأطيرهم وحفزهم على الانضمام إلى صف الاقتصاد المنظم، وإرساء منظومة قضائية واضحة لردع الانتهاكات والتجاوزات،
- بعث صندوق وطني للمشاريع والصناعات الصغرى يعتمد على التمويل المتناهي الصغر « Micro finance »
- بعث هيكل وطني للصناعات الكبرى والصناعات الاستراتيجية،
- العمل على تدعيم آليات وتشريعات الإستثمارات الصغرى.

الطاقــة :

يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات الأساسية والحيوية للبلاد. ولحماية المصلحة الوطنية، يتحتم وضع خطة تؤمن :

- موثوقية واستمرارية امدادية الطاقة،
- خلق طاقة نظيفة ومتجددة تحافظ على البيئة وصحة الإنسان وتنويع مصادرها (الشمسية، الرياح، الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية).

- تطوير صناعة محطات الطاقة التقليدية الكهربائية والحرارية وتجهيزها بتكنولوجيا جديدة بيئية تؤمن انتاجية محلية.
- البحث والدراسات للإنتقال إلى الطاقة الهيدروجينية وهي طاقة المستقبل ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة.
- استغلال الموقع الجيوستراتيجي لتونس لتكون محطة إقليمية لتحويل وتزويع الطاقة، وتصديرها إلى أوروبا خاصة تلك النظيفة منها والمتجددة، وتطوير صناعة تحويلية للنفط ومشتقاته والصناعات البتروكيمياوية وتصديرها.
- تشجيع إنتاج الطاقات المتجددة خاصة الشمسية وتلك التي تعتمد على خصوصيات تونس ومواردها، تأطير وتشجيع المصانع الكبرى على إنتاج الطاقة لاستهلاكها الذاتي.
- دعم القدرات الوطنية على التنقيب واستخراج النفط والغاز، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج ا لطاقة وتطويرها خاصة تلك النظيفة منها والمستدامة والإبقاء على التصرف فيها بيد الدولة وفق استراتيجية تراعى فيها المصلحة العليا للوطن وتضمن استمرارية التزويد وتأمين المخزون والتحكم في الأسعار.

التجـــارة :

- اعتماد أسلوب التجارة المنصفة لتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك والتحكم في الأسعار ومنع الاحتكار في السوق من قبل الوسطاء،
- استثناء الدولة وهياكلها من تأمين الخدمة التجارية وحصرها على القطاع الخاص، في حين تتولى الدولة المراقبة والتعديل والتنظيم والدعم ومراقبة الأسواق ورسم الاستراتجيات والترويج والتأطير للمنتوج الموجه للتصدير "فتجارة السلطان مظلمة للرعية ومضرة بالجباية" (ابن خلدون).
- استغلال موقع تونس كجسر بين ضفتي المتوسط وبوابة إفريقيا لتركيز قاعدة لوجستية ومركز سياحة وأعمال وخدمات ذات إشعاع إقليمي وتطوير التجارة البينية.

السياحـــة :

وحيث تتميز تونس بإمكانيات سياحية كبيرة تستند إلى خصوصيات طبيعية و بنية تحتية سياحية وارث تاريخي و ثقافي و موارد بشرية, و حيث أن هذه الإمكانيات غير مستغلة الاستغلال الأمثل وحيث أن القطاع الحيوي يشتكي من الارتجالية و اللامهنية, مما ألقى بظلاله على مستوى العائدات السياحية التي تبقى ضئيلة جدا مقارنة بضخامة البنية التحتية و الموارد البشرية المسخرة لهذا القطاع. و من ثم تحتم تطوير هذا المجال.

- **الاستراتيجية العشرية "رؤية 2025"**

من أولويات حزب الأمان، وضع إستراتيجية سياحية شاملة وخارطة طريق للعشرية القادمة تستند على تصنيف سياحي لكافة مناطق الجمهورية دون استثناء حسب خصوصياتها الثقافية والجغرافية وعلى إستراتيجية متكاملة للبعث والتطوير والتهذيب والترويج والتكوين والتأطير.
تقوم هذه الاستراتيجية على اربع ركائز اساسية: الاستدامة والجهوية ودعم الاستثمار والتكوين. وتهدف في أفق 2025 إلى مضاعفة سوقنا السياحية (15 مليون من السياح عوض 7 ملايين سائح في نهاية

2011). واضافة 100000 سرير، وخلق 300000 فرصة عمل، وبلوغ 10 مليارات من الايرادات السياحية مقابل 3 مليارات في الوقت الراهن. تتوقع "رؤية 2025" العمل على خلق منتوجات جديدة لتنويع الخدمات السياحية.

وتقوم الخطة على:

- رصد وتقييم وتحليل دقيق للوضع القائم وتقييم المخزون السياحي ووضع الاولويات والاستراتيجيات.
- وضع خطة للمنظورين القريب والبعيد لتعزيز الكفاءات ودعم المقومات السياحية.
- تحسين البنية التحتية للمؤسسات السياحية.
- تحيين الاطار القانوني والتشريعات للقطاع السياحي بما يتناسب والرؤيا الجديدة.
- تنويع المنتوج السياحي وضمان المبادرة المحلية والمشاريع النوعية التي تثمن الخصوصية الجهوية.
- وضع مرصد وطني لمتابعة تطور حاجيات السوق والحرفاء واحصائيات التوزيع الموسمي والجغرافي.
- وضع خطة خاصة بالسياحة الداخلية والصحراوية ودعم سياحة الاعمال والعلوم والثقافة.
- وضع خطة مندمجة مع الوزارات المعنية لدعم السياحة الاستشفائية والصحية وسياحة الجيل الثالث والسياحة البيئية.
- ارساء منتوج سياحي خاص بالعرب ودول شرق آسيا المسلمة.
- العمل على أن تكون تونس قاعدة إقليمية لعبور الحجيج بما في ذلك وضع الخطة اللوجيستيّة والبنية التحتية للإستقبال والترحيل وتبسيط التراتيب.
- بعث مشروع إرتكازي لسياحة المسنين البيئية والصحية يرمي إلى استقطاب وتوطين 50 ألف أجنبي موزعين على قرى سياحية تقام في مناطق ذات الخصوصيات البيئية والمراكز السياحية الكبرى والمحطات الاستشفائية والعيون الكبريتية والمناطق الداخلية ذات الخصوصيات الثقافية. (انظر الملحق عدد 4).

النقـــل :

النقـل البـري :

تقوم مقاربة حزب الأمان في هذا القطاع الحيوي على توفير بنية تحتية متطورة، قادرة على مسايرة منوال التنمية المندمج وتحويل تونس إلى قاعدة لوجستية إقليمية والمرور إلى سرعة أعلى وجودة أكثر وطاقة أكبر، ولذلك يتحتم :

- العمل على إرساء منظومة استراتيجية متكاملة تشمل شبكة شمال إفريقية للطرقات السيارة ولسكك الحديد وتربط دول شمال إفريقيا، تؤمن تونس فيها دورا مفصليا ومحطة رئيسية للنقل البري الشمال إفريقي.
- إرساء خطة سداسية لتنفيذ برنامج القطار الفائق السرعة لمختلف أنحاء الجمهورية والإعتماد على قروض طويلة الأمد وبنسب تفاضلية لإنجاز هذا المشروع.
- إرساء خطة سداسية لتنفيذ برنامج شبكة داخلية متكاملة للطريق السيارة تربط بين كافة مدن الجمهورية.

النقل البحري :

تفعيل الموانى الداخلية وخاصة ميناء صفاقس وإتمام مشروع ميناء في المياه العميقة وخلق خط تونس – إفريقيا. على غرار مطار النفيظة. الإتفاق مع أحد شراكات إدارة الموانى – موانى دبي أو غيرها - ليكون قطبا إقليميا للملاحة البحرية. تطوير خدمات العبور والتخزين.

النقل الجوي :

يلح حزب الأمان على :

- تفعيل الإتفاقيات الدولية في مجال فتح الأجواء مع المحافظة على أمن الدولة وسلامتها وجعل تونس محطة إقليمية ودولية للملاحة الجوية.
- دعم شركة الخطوط الجوية التونسية وتطوير أسطولها وتوسيع نشاطاتها في الفضاء الإفريقي بصفة خاصة والفضاء الدولي بصفة عامة.
- تطوير سياحة العبور وتبسيط إجراءاته والعمل على جودة خدماته وعلى أن تكون تونس قطبا إقليميا للعبور.
- خلق قاعدة إفريقية لنقل المعتمرين والحجيج، وإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية في إطار اللجان المشتركة.
- بعث هيكل يتولى تدريب وتأهيل الخبرات والكوادر العاملة في مجال النقل الجوي والخدمات المتعلقة بها، كصيانة الطائرات والتموين والتخزين والشحن والتحميل.

الخصخصـــة :

بالرغم من إيماننا بأن الخصخصة هي أهم الوسائل التي تخلق بيئة المنافسة وتكرس مبادئ الإقتصاد الحر وتحقق استحقاقات اجتماعية واقتصادية، فإننا نعتبر أن من واجب الدولة أن تحتفظ بوسائل استراتيجية في المجالات والقطاعات الحيوية لتؤمن دورها كمراقب ومعدل.

وفي مرحلة أولى، يبقى من الضروري تحديد الأولويات الإستراتيجية للبلاد وتحديد المجالات الحيوية التي يتوجّب على الدولة عدم التفريط فيها بالكامل، وإخضاعها سواء للتصرف والتحكم الكلي أو الجزئي أو للمساهمة فيها، وضبط آليات التحكم.

المدينـة الماليـة :

يؤمن حزب الأمان بـ:
فتح سوق مالية يشتمل على مركز إقليمي ودولي، بنكي ومالي وبورصة وبنية تحتية للخدمات المالية والمصرفية وإنشاء (قوة مالية تونسية Tunisian Financial Power) تشرف على تهيئة وتدبير السوق المستقبلية وتعمل على تأطير المقاولات المالية ومقدمي الخدمات المهنيين وعلى استقطاب الشركات المالية الأجنبية وإدراج إجراءات تحفيزية لفائدة مقاولات هذه السوق.

تحديد المتطلبات

- توفير البنية التحتية والتشييدات المختلفة من طرقات وكهرباء وطاقة وتطهير وتصريف مياه الأمطار مع الضرورة على حسن استغلالها وتوفير الماء الصالح للشراب والاتصالات والنقل ومآوي السيارات والحرص على التخلف من النفايات.
- تجديد المتطلبات البيئية من مناطق خضراء ومحميات ومناطق ترفيهية وصحية ومناطق حماية ومسالك صحية والمدينة المنتزه.

- وضع معايير ثابتة للتخطيط العمراني وإلى المناطق الجديدة تستند إلى المعايير والمقاييس أو الدراسات القطاعية وتلك الاقليمية والمحلية.
- الدراسات والمقترحات المعتمدة من هيئة الأمم المتحدة للتخطيط العمراني.
- المعايير المعتمدة في بعض البلدان الأجنبية التي لها أسبقية في التخطيط العمراني.
- وضع مواثيق محلية تحدد خصوصيات المعمار لكل جهة وتعرف بهوية النمط العمراني وتستمد مقوماتها من التراث.

التشغيـــل :

تبقى معضلة التشغيل همّ كل الشعوب وأولويات كل الدول، وفي انتظار الوصول إلى حلول هيكلية ومستدامة، تمر عبر تنقية المناخ الاستثماري وإرساء المعادلة التشغيلية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على ضمان نسق تنموي، فلا بد من حلول آنية إسعافية تخفف من حدة الوضع، وتسعف شريحة واسعة من المجتمع. وتعتمد مقاربة الأمان لحل هذه المعضلة في طرح حلول آنية تطبق في السنة الأولى، ومتوسطة المدى تمتد على خمس سنوات، وعلى الطرح الإستشرافي والإستراتيجي الذي يصل مداه إلى عشر سنوات، نأمل من خلاله الوصول إلى نسبة بطالة لا تفوق عشرة في المائة بدل الستة عشر في المائة الحالية من خلال :

- إطلاق مؤتمر وطني للتشغيل يجمع مؤسسات الدولة بالمكونات الإرتكازية، المجتمع المدني (المنظمة الشغيلة، منظمة الأعراف، الأحزاب السياسية، هياكل التمويل والإستثمار والمساندة ورجال الأعمال)، يفضي إلى تبني استراتيجية وطنية للتشغيل وبعث صندوق برأس مال 500 مليون دينار يرسمل عبر اكتتاب عام، وهبات ومساهمات من الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة والمناجم والإتصالات، ويعمل على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة وعلى تأهيل العاطلين ورفع جاهزيتهم التشغيلية والمساندة لخلق فرص الشغل في الداخل والخارج.
- إستصدار قانون جبائي عام تفسخ بمقتضاه الديون الجبائية المثقلة قبل 2011 (أصل وخطايا) مقابل تشغيل المؤسسات المنتفعة بهذا القانون للعاطلين عن العمل بعقود شغل لا تقل عن 3 سنوات (تقدر حجم الديون المعفاة 1000 مليون دينار مقابل عدد مواطن الشغل المتوقع إحداثها 40 ألف على 3 سنوات)، ويمكن أن يعوض هذا الإجراء جزء من الانتدابات العمومية نظرا وأن تمويله قد أُمّن بتنازل من الدولة عن جزء من مستحقاتها.
- إن تنظيم القطاع التضامني الذي يعد 17 ألف جمعية وهيكلته واستدراجه من الاقتصاد الرسمي يمكن أن يخلق 50 ألف فرصة شغل على امتداد ثلاث سنوات أي بمعدل ثلاثة انتدابات لكل جمعية.

البرنامـــج الآنـــي :

يسعى البرنامج الآني لتوفير فرص شغل لمائتي ألف عاطل عن العمل على مدار سنتين. وهو برنامج انتقالي تفرضه الظروف الحالية للمجتمع،في انتظار إرساء مناخ استثماري نقي بتشريعاته وآلياته، ويرمي هذا البرنامج الانتقالي أساسا إلى امتصاص ضغط البطالة وتكوين وتأهيل جزء هام من العاطلين للمراحل المتوسطة والبعيدة المدى للبرنامج. ويتمثل أساسا في :

- استيعاب 10.000 طالب شغل في المجال الفلاحي وذلك عبر إنشاء مراكز فلاحية مندمجة تسند فيها قطع أرض لمجموعات في شكل شركات فلاحية اعتمادا على آلية الإيجار طويل المدى. وتقدم لهم

جملة من التحفيزات والإعانات لضمان نجاح مشاريعهم (2500 شركة فلاحية تعد كل شركة 4 أشخاص، أحدهم من حاملي الشهادات).

- بعث مشاريع جهوية (مدن الحرف تجمع بين خريجي معاهد الفنون الجميلة والحرفيين التقليديين) قادرة على خلق 20.000 موطن شغل في مجالات الحرف الصغرى والصناعات التقليدية عبر آليات تمويل متناهي الصغر.
- تفعيل دور فنادق مؤسسات في مستوى التكنوبول (Technopole) قصد استيعاب 5.000 طالب شغل من أصحاب الشهادات العليا.
- استيعاب 5.000 من خريجي الجامعات ضمن برنامج حضائن المؤسسات.
- استيعاب 5.000 موطن شغل في الخارج عبر اتفاقية ثنائية في إطار التعاون الفني وتشجيع المؤسسات على تصدير الخدمات وبعث الشركات بالخارج وخاصة في الفضاء الإفريقي.
- تأهيل 5.000 حامل شهادة قصد ضخهم في المشاريع النموذجية النوعية التي يتم إعدادها في الجهات.
- تشجيع حاملي الشهادات العليا على إنشاء مؤسسات صغرى بكفاءات متنوعة ذات تكنولوجيا متطورة ومنبثقة عن أشغال البحث العلمي وتمكينهم من امتيازات جبائية وقروض بشروط تحفيزية.
- بعث مشروع ارتكازي لسياحة المسنين بسعة 50 ألف سرير قادر على خلق 20 ألف موطن شغل على مدى خمس سنوات.
- تركيز 3000 مكتب إحاطة ومراقبة جبائية تؤمن مسك الحسابات والتصريح الجبائي عن بعد بالتضامن مع أصحاب المؤسسات (معدل عدد المؤسسات الراجعة بالنظر لكل مركز 200 مؤسسة، ويقدر عدد مواطن الشغل الممكن إحداثها 12 ألفا تمول من مساهمات المؤسسات ومصاريف التصاريح).

البرنامج المتوسط المدى :

هو عبارة عن مخطط تنموي شامل، يشمل كافة القطاعات وينطلق تنفيذه مباشرة عند انطلاق عمل الحكومة ويمتد على خمس سنوات ويهدف أساسا إلى تحقيق نقلة نوعية في المنتوج الاقتصادي التونسي، ويحقق العدالة في التوزيع المكاني والاجتماعي لمشاريع التنمية. وإلى إرساء هياكل اقتصادية قائمة على تصورات استراتيجية تستغل خصوصيات المناطق ومواردها وتؤمّن التنمية الانسانية والبشرية ويتحقق نجاح هذا البرنامج بـ:

- بعث ثلاثة مناطق حرة اقتصادية مندمجة (صناعية وتجارية ولوجستية وخدماتية)، وتوفير البنية التحتية :
  - الأولى على الحدود التونسية الجزائرية (ولاية جندوبة أو القصرين)،
  - الثانية على مستوى مدينة صفاقس بما في ذلك إنشاء في المياه العميقة ومطار دولي،
  - والثالثة على مستوى الحدود التونسية الليبية تفعل ميناء جرجيس والفضاء الحدودي ببن قردان.
- بعث قطب للصناعات التراثية والتقليدية والسياحة الريفية والبيئية بولايتي سيدي بوزيد والقصرين.
- بعث منطقة ثقافية حرة وبيت الحكمة للعلوم بجهة القيروان تمثل فيها أكبر الجامعات العالمية.
- بعث مدن للصناعات الذكية وقرى للخدمة عن بعد بعدد بقابس وعدد من المدن الداخلية.

- بعث قطب دولي للصناعات الثقافية والإنتاج السينيمائي بولايتي قفصة وتوزر وتطاوين بالإشتراك مع حليف استراتيجي أجنبي مثل Cinecitta الإيطالي.
- بعث مدينة المعارض الدولية بمنطقة بوفيشة وربطها بالقطب السياحي الحمامات الجنوبية بالإشتراك مع حليف استراتيجي مثل Batimat الفرنسية أو Construmat الإسبانية.
- بعث ثمانية عدد قواعد للعمل عن بعد وخدمات تكنولوجيا الإتصالات متصلة بالتكنوبولات ومحاضن المؤسسات.
- بعث مشاريع سياحية نوعية بسعة ثلاثين ألف (30.000) سرير تخص السياحة البيئية والريفية والإستشفائية والثقافية والصحراوية وسياحة المسنين وغيرها...

المهرجانـات:

- **مهرجان قرطاج:** يدعم وطنيا بخلق أو استغلال فضاءات جديدة خارج العاصمة وقريبة من المناطق السياحية والأثرية داخل الجمهورية. مع إحداث تخصصات فنية لكل ركح.
- **مهرجان الياسمين:** خلق 2000 فرصة عمل بإحداث مهرجان سينمائي عالمي بمدينة ياسمين الحمامات. يستهدف المهرجان السينما العالمية.
- **مهرجان القصور** بتطاوين وقبلي وتوزر للسياحة الصحراوية والثقافية ومهرجان دوز: خلق 1000 فرصة عمل.
- **مهرجان أفريكانا:** خلق 1000 فرصة عمل بإحداث هو موعد ثقافي بين افريقيا وبقية العالم في تونس.

البرنامـج البعيـد المـدى :

يبقى الهدف الاستراتيجي من التشغيل هو الوصول إلى معدلات من البطالة في حدود 12% في أفق 2020 وذلك بخلق 280 ألف موطن شغل نصفها من حاملي الشهادات ويبقى الخيط الناظم لكل المشاريع هو :

- تحويل تونس إلى قطب إقليمي للخدمات المالية والمصرفية وقطبا للأعمال تستند إلى قاعدة تشريعية قائمة على الفاعلية والشفافية والعدالة لضمان مناخ استثماري نقي.
- صياغة برامج تراعي خصوصيات الأقاليم والجهات وطبيعة نشاطها، وتندمج في إطار استراتيجية وطنية لحماية البيئة وتستند إلى معايير ثابتة تقر بطرق علمية وبالاستئناس بالتجربة الوطنية وبتجارب الدول المتقدمة.

الاستثمـــار :

تبنى مقاربة حزب الأمان في مجال الاستثمار على ثلاثية تقطع مع حالة الترقب للمستثمر الأجنبي وتقوم هذه الثلاثية على :

- تونس وجهة ذات جاذبية للمستثمر الأجنبي،
- تونس تستثمر في إفريقيا،
- تونس معبر استثمار بين الشمال والجنوب.

تونس وجهة ذات جاذبية للمستثمر الأجنبي

- البيئة المستقرة سياسيا واجتماعيا القائمة على مبادئ واضحة وشفافة والمستندة إلى ترسانة تشريعية متوازنة وموثوقة، هي أهم مقومات الإقتصاد المستقر.
- إقرار خطة ترمي لتبسيط الضرائب والحد من عدد أنواعها وتخفيضها لتحفيز الإستثمار أمر ضروري ومتأكد.
- توفير البنية التحتية وتعزيزها وتأهيل العمالة كمسؤولية للدولة، والاعتماد على القطاع الخاص كقوة دافعة للخلق والتطوير والإنتاج.
- تعبئة القوى الريادية في المجتمع وإرساء مناخ استثماري وبيئة سليمة لاستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب المستثمرين ومقاومة التضخم واستقرار العملة.

تونس تستثمر في إفريقيا

اعتبار إفريقيا "وجهة اقتصادية ذات أولوية قصوى" وتأمين المقومات الموضوعية لتطوير التبادل البيني وتعميق التعامل الإقتصادي وتأمين الاستثمار التونسي في هذا الفضاء، وحتى يتحقق ذلك فلا بد من :

- تذليل العقبات والإدارية البيروقراطية عبر تركيز تمثيليات دبلوماسية وبعث شبابيك موحدة للخدمة الإدارية ومراكز أعمال تونسية إفريقية.
- تذليل العقبات المالية وبعث بنك (ما وراء البحار off shore) لتمويل الاستثمارات التونسية بالسوق الإفريقية يتم رسملتها عن طريق صكوك موجهة للجالية التونسية بالخارج تسند فيها ضمان الدولة.
- تذليل العقبات اللوجستية عبر تركيز خطوط جوية مباشرة وخطوط برية وبحرية وإعطاء امتيازات وتشجيعات للمستثمرين التونسيين بإفريقيا.
- إنشاء صندوق سيادي يستثمر يستثمر في الفضاء الإفريقي ويركز أساسا على القطاعات الحيوية (البنية التحتية والبعث العقاري – المعلوماتية – الخدمات الصحية والأدوية) ويكون هذا الصندوق رأس حربة لتصدير الخبرات والكفاءات والمنتوجات التونسية ومتنفسا للاقتصاد التونسي ومصدرا أساسيا لتأهيل الشباب وتكوينه وتشغيله.

تونس معبر استثمار بين الشمال والجنوب

- تركيز لجنة تعنى باستكشاف برامج الإعانات الدولية والبيئية الموجهة للبلدان الإفريقية في كافة المجالات واقتراح خطة للدول المانحة لتنفيذ برامج تلعب فيها تونس دور الجهاز التنفيذي وتستغل خبراتها وكفاءاتها وإمكانياتها في تنفيذ تلك البرامج في إطار الشراكة شمال جنوب جنوب.
- التركيز على إبرام إتفاقيات تعاون مع الإتحاد الأوروبي ودول الشمال تمكن تونس من نقل واستغلال خبراتها في مجال التعليم والصحة والفلاحة والصناعة والطاقة والبنية التحتية والمعلوماتية وغيرها إلى البلدان الإفريقية في إطار الشراكة الثلاثية شمال – جنوب - جنوب.
- بعث هيكل سيادي يتولى متابعات الأسواق الخارجية ومتطلباتها ويستكشف وفرص العمل فيها وينسق مع أجهزة الدولة المعنية ويركز مراكز أعمال ثنائية بين تونس والبلدان الإفريقية وينظم عمل اللجان المشتركة ويأطر المستثمرين ومقدمي الخدمات التونسيين بالخارج.
- التشجيع على بعث الشركات والمشاريع المشتركة في الخارج وتأطير وتشجيع المستثمرين والمقاولين والعاملين التونسيين بالخارج .
- بعث خطوط جوية ومسالك لوجستية مباشرة تربط تونس بتلك البلدان.

السياسة الخارجية :

لا بد من إرساء ميثاق وطني توافقي حول أمهات المسائل قائم على المبادئ التالية :

- احترام وحدة وسيادة الجمهورية التونسية والمصلحة العليا للوطن، والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية والعربية،
- احترام حقوق الشعوب في تقرير المصير ومقاومة جميع أنواع الاحتلال،
- مناصرة القضية الفلسطينية وعدم الاعتراف بإسرائيل أو بالتطبيع ما لم تتحرر الأراضي الفلسطينية.
- اعتماد الدبلوماسية الإقتصادية وجعلها أداة ارتكازية لجلب الإستثمار وتنمية الإقتصاد عبر تفعيل البرامج التالية :

- تركيز بعثات اقتصادية في البلدان التي تغيب فيها البعثات الدبلوماسية، يتم تمويلها من طرف الشركات المعنية بالتصدير والباحثة عن أسواق جديدة ويتم ربطها بغرف الصناعة والتجارة وغرف ومكاتب الصناعة والتجارة.
- عقد قمة اقتصادية "العالم وإفريقيا" تكرس فيها تونس موقعها كبوابة إفريقيا ودورها كقاعدة أعمال عالمية بمشاركة كبار المستثمرين والشركات العابرة للقارات والصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية بإقناعهم بالإستثمار في تونس وبإفريقيا.
- بعث مركز أعمال افتراضي تونسي إفريقي يتم تركيز خلاياه على مستوى كل السفارات والتمثيليات الدبلوماسية التونسية وتؤمن هذه الخلايا ترويجا للمنتوج والكفاءات والخبرات التونسية والتشجيع على الشراكات وتجميع المعلومات على الأسواق الإفريقية وعلى فرص الشغل والإستثمار فيها وتهيئ لتبادل زيارات شهرية لرجال الأعمال وتنظيم منتديات ومعارض وتضع الدبلوماسية التونسية على ذمة الإقتصاد في إطار الإدارة عن بعد.
- يمكن للدبلوماسية القائمة على ثوابت وخط واضح ومسؤول يحترم في آن واحد المصلحة العليا للوطن وعلى احترام حقوق الشعوب في تقرير المصير ويدعم السلم العالمي ويناصر القضايا العادلة في العالم من شأنه أن يراكم رصيدا دبلوماسيا قابل للإستغلال والاستثمار.
- والموقف المتوازن والمسؤول والثابت والعادل يمكن أن يكون قوى الدفع الارتكازية في منوال التنمية المندمج، فهو علاوة على ضمانة المستثمرين الأجانب وبعث رسائل إيجابية إلى مؤسسات الترقيم السيادي والصناديق الانتمائية والبنكية الدولية يعكس حالة استقرار داخلي ومدى التواثق الوطني وتؤسس لاحترام تونس دولة وشعبا.
- كما أن الدبلوماسية لا بد أن تسخر لجلب الاستثمار وتنمية الاقتصاد واستكشاف الأسواق وتصدير المنتوج والخبرات وخلق فرص شغل وتكون بذلك أحد قوى الدفع لمنوال التنمية المندمج.

- بعث مشاريع تقسيم وتهيئة عمرانية في أهم المدن التونسية عبر آلية تشريعية استثنائية تضمن اقتناء الأراضي وتغيير صبغتها وبيعها المباشر (المداخيل المنتظرة حوالي 1000 مليار على ثلاث سنوات) تصرف لتنفيذ السياسة العمرانية المرسومة.

- بعث مشروع إرتكازي لسياحة المسنين البيئية والصحية يرمي إلى استقطاب وتوطين 50 ألف أجنبي يفوق عمرهم 60 سنة ويقع استحداث 30 قرية سياحية تعد 50 ألف شقة سكنية سياحية مندمجة بما في ذلك من مرافق وتجهيزات عمومية.
وتوزع هذه القرى على مناطق الجمهورية ذات الخصوصيات البيئية والمراكز السياحية الكبرى والمحطات الاستشفائية والعيون الكبريتية والمناطق الداخلية ذات الخصوصيات الثقافية.
الكلفة الإجمالية للمشروع ستة مليار دينار ، مدة التنفيذ خمس سنوات، مواطن الشغل المتوقعة 50 ألف.

منـــوال التنميـــة المندمـــج

منــوال التنميــة المندمــج

منــوال الاقتصــاد المعرفــي

"في الاقتصاد المعرفي، تطور الإنسان لا يعتمد على امتلاك الأكثر بل على أن يكون هو الأكثر، هو المساهم في خلق مستقبل الإنسانية" - د. توماس مالون (1989).

إن ثمة تحولات عالمية جديدة فرضها مجتمع المعلومات العالمي، ولقد حظيت تونس بحصة لا بأس بها من هذه الثورة المعلوماتية، وخاصة في مجال التقنيات الاتصالية وعنصرا أساسيا في التغيير الاجتماعي وأداة فاعلة في الإطاحة بالاستبداد واكتساب الحرية.

يطرح مفهوم الاقتصاد ألمعلوماتي هيكل عالمي جديد يسيطر فيه إنتاج الخدمات المعلوماتية على فرص الثراء والعمل على السواء. وهذا الهيكل الجديد هو تحول جذري في مسيرة الاقتصاد العالمي الذي اعتمد في الحقبة الصناعية على مصادر التنافس التقليدية وهي الأرض والعمالة ورأس المال فانه يعتمد على انتاج مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعلومات والمعرفة وعلى فكرة الإنتاج من خلال الابتكار -Innovation Mediated Production (IMP) ، وطبيعة هذا المنتج المعلوماتي انه غير مادي وغير محدود بحدود قومية او جغرافية.

ومفهوم الاقتصاد المعرفي القائم على الاقتصاد الرقمي ورأس المال الفكري ويمهد لتأسيس المجتمع المعرفي الذي تحتل فيها ثقافة التمايز المعرفي والإبداع والابتكارية مقاما رفيعا ومؤثرا.
والتشخيص المدقق يخلص بنا أن المعوق الأساسي في المنوال الإقتصادي التونسي أنه لا يزال قائما على الإقتصاد الريعي الإقتصادي ولم يساير التحول الجذري في مسيرة الاقتصاد العالمي، في حين أن المنظومة التعليمية والتربوية والاجتماعية تراكم مقومات الاقتصاد المعرفي ولا تزال الجامعات تضخ 70 ألف حامل شهادة عليا سنويا لا يمكن استيعاب أكثر من 10 % منها في سوق الشغل.

لقد بقي الإقتصاد التونسي قائما منذ السبعينات على منوال تنمية تقليدي راهن على قطاع صناعي يشغل يد عاملة رخيصة وغير مؤهلة لجلب الإستثمار الأجنبي. ولم يواكب هذا المنوال تطور المجتمع وارتفاع نسبة خريجي الجامعات الذي راكم إلى حد اليوم 300 ألف حامل شهادة عاطل عن العمل علاوة على 70 ألف خريج لكل سنة. وتونس اليوم في مفترق طرق يحتم عليها تصور منوال تنموي جديد يراعي خصوصيات المجتمع والمرحلة ويتحرر من الإقتصاد التقليدي متوجها نحو اقتصاد المعرفة، مستفيدا في ذلك بالزاد البشري المعطل الذي استثمرت فيه البلاد طيلة سنوات وعاملا على تحويل هاته الطاقات الكامنة إلى قدرات.

منــوال مندمــج تفاعلــي

ليس الاقتصاد مجرد هيكل جامد، بل هو منظومة حيّة وحيوية، ولابد من بناء اقتصاد تفاعلي يتفاعل فيه الاجتماعي والثقافي والطبيعي والصناعي. لابد من اقتصاد ينبني على المعرفة ويبني عليها. لابد من اقتصاد يدعم القطاع العام وما يوفره من خدمات، ويدعم القطاع الخاص وما يوفره من ثورة. ويخلق قطاعا تشاركيا بين العام والخاص يطور منظومتي الخدمة والثروة ويدعم الخزينة الوطنية ويحسّن الوضع المعيشي للمواطنين. وكذلك خلق قطاع تضامني يجعل للمجتمع المدني والجمعيات دورا مهما في المنوال التنموي. كما أن منهجية التنمية عليها أن تفعّل التمييز الإيجابي مع الجهات المهمّشة والطبقات المفقرة.

ويجب أن يقوم على استراتيجيات واقعية واستشرافية وتفاعلية. وتتوجّب المسارعة في الاصلاح الجبائي ومقاومة كل أشكال التهربّ الجبائي وغسيل الأموال.

منـوال مندمـج رباعـي الدفـع

أحد المعوقات الأساسية للمنوال التقليدي، هو اكتفاؤه على قطاعين فقط لم يعد لهما إمكانية تحقيق أهداف المجتمع واحتياجاته.

- القطاع العام الذي يجب أن يعمل على تأمين مقومات الكرامة في الجانب الإجتماعي وهي التربية والتعليم والتغطية الإجتماعية والصحة والبنية التحتية بمفهومها الواسع أي بما فيها البنية التحتية الإتصالية المعلوماتية.
- القطاع الخاص بما فيه الخدمات وهو قطاع الإنتاج وخلق الثروة وينبغي أن يكون أول موفر لفرص الشغل.
- القطاع التشاركي وهو يشمل قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما يعرف بمشاريع أنجز-استغل-حول Build-Operate-Transfer (BOT) وهي مشاريع تشارك فيها الدولة بالأراضي مثلا والمستثمرين الخواص ينجزون ويستغلون المشروع لمدة معينة ثم تحيل ملكيته واستغلاله للدولة والمثال الوحيد عندنا في تونس هو مطار النفيضة.
- القطاع التضامني الذي يشمل الجمعيات والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات الخيرية والجماعات القروية وغيرها من مكونات المجتمع المدني والذي ي يوفر في بعض البلدان أكثر من 10% من مواطن الشغل المحدثة سنويا وتفوق مساهمته في الناتج الداخلي الخام نسبة 20% في حين لا تمثل في تونس إلا 1.5%. ويبني حزب الأمان مقاربته على هيكلة هذا القطاع وتفعيله عبر بعث وزارة المجتمع المدني والتدرج بنسبة مساهمته في الاقتصاد إلى حدود 10 % على خمس سنوات.
- الشباب روح المنوال وطاقته: إن شباب تونس هو مصدر قوتها وروح مستقبلها وطاقة سعيها نحو التطوّر والالتحاق بركب الدول المتقدّمة.

ولابد من استراتيجيا وطنية لتفعيل دور هذه القوة الكامنة في المجتمع وتأهيل 300 ألف عاطل عن العمل حاملي الشهادات والاستفادة من طاقاتهم الخلاقة وإعدادهم ليكونوا قوة الدفع الأساسية في المنوال المندمج ورأس الحربة لكسر أغلال البطالة والتهميش.

الإدارة أداة لخدمـة المنـوال المندمـج:

- أهمية دور الإدارة لتلبية مطالب المواطنين وحاجياتهم وتأمين الجودة وتبسيط التراتيب ووضع آجال مضبوطة للخدمات الإدارية.
- تكريس مبدإ اللامركزية لتقريب الخدمة وتفويض الهياكل الجهوية والمحلية لصياغة برامجها وتنفيذها وتكريس الديمقراطية المحلية لتشريك المواطنين في المجالس لصياغة القرار واختيار آليات التنمية ورسم المشاريع ذات الأولوية ومتابعة تنفيذها، في حين تتولى السلطة المركزية، إدارة القطاعات الحيوية والاستراتيجية والسيادية ورسم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والبنية التحتية والمراقبة والتعديل والتنسيق.

- إرساء آليات وهياكل دائمة للرقابة والتدقيق الإداري ومقاومة الفساد والمحسوبية والسماح للمنظمات غير الحكومية بالمراقبة والمساءلة.
- تحديث الإدارة بإرساء منظومة الإدارة الإلكترونية في الخدمة وفق أحدث المعايير الدولية والآليات المعاصرة.
- إرساء خطة عاجلة لتبسيط التراتيب الإدارية وتقليص الآجال وتسريح الرخص والمشاريع العالقة في القطاعين الخاص والعام وتسهيل الخدمة الإدارية وتخفيض منسوب الضغط على المواطن.

1. قـوى الدفـع فـي منظومـة التنميـة التضامنيـة:

من الطبيعي بأن يخرج منوال التنمية التونسي من المفاهيم التقليدية لقوى الدفع للتنمية من إطار تفعيل دور الشباب والمرأة في الإقتصاد والمجتمع ليرتفع إلى مستوى تفعيل دور المفكرين والعلماء والبحث العلمي.

ومنوال التنمية الذي نقترحه هو منوال مندمج يبنى على عناصر ارتكازية جديدة تتفاعل بصورة ديناميكية ليفعل قوى الدفع المعطلة وهي:

- الاستقرار الأمني والسياسي
- المعرفة (الإنتاج المعرفي والتكنولوجي)
- الثقافة (الصناعة الثقافية)
- الجهة
- المنظومة البنكية والنقدية
- التشريعات
- السياسة
- الخصوصية التاريخية والجغرافية
- الديبلوماسية

الاستقرار الأمني والسياسي

لا تنمية قبل اجتثاث شجرة الارهاب: لا يمكن أن تتقدّم دولة استشرى فيها وباء الارهاب. وخطر الإرهاب اليوم خطر عالمي سببته معطيات كثيرة، وليست تونس بمنأى عن ذلك، وقد ضرب الإرهاب ضربات موجعة أودت بحياة شهداء من المؤسستين الأمنية والعسكرية، وأضرّت بالاقتصاد الوطني. والارهاب اغتال من السياسيين ويهدد آخرين. والارهاب يتوعّد ويهدّد ويخطط ويتوغّل. ودون بسط للأسباب المباشرة التي جعلت عدواه تصل إلى تونس وخطره يسكن في جبالها ومدنها، فإن محاربة الإرهاب واجتثاثه ومقاومة فكره المتعصّب وحماية الشباب من حبائله وإنقاذ تونس منه هي أولوية الأولويات. ولابد لتحقيق ذلك من تظافر جهود الدولة والشعب، ومن دعم المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية. ومن استراتيجية للأمن القومي واستراتيجية للأمن الشامل واستراتيجية للاستخبارات ووضع خطط ناجعة وأطر قانونية فعّالة حتى يمكن القضاء على خطره.

المعرفـة (الإنتـاج المعرفـي والتكنولوجـي)

تكريس مجتمع العلم والمعرفة وتأطير وتكوين نخبة من القدرات والكفاءات الشابة القادرة على الجمع بين الرؤيا السياسية والمشروع السياسي وبين الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية العمومية والإرتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة.

منع التفريط في الأراضي والمخزونات الإستراتيجية ومراجعة جميع العقود والإمتيازات والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في موارد الوطن.

الثقافـة (الصناعـة الثقافيـة)

إن ما راكمته تونس من موروث ثقافي وما تميزت به من إرث حضاري هو موقع جيوستراتيجي يسمح لها أن تكون قاعدة إقليمية ومنطقة حرة ثقافية تعتني بالإنتاج الثقافي والصناعة الثقافية ونقطة لقاء بين الفنانين الأفارقة والعرب ونظرائهم الغربيين في أعمال وتظاهرات فنية ومهرجانات مشتركة وأن تكون محطة دولية لإنتاج وتوزيع المنتوج الثقافي.

كما أن ما تملكه من خبرات وكفاءات وفنانين ومثقفين ومبدعين يمكنها اليوم أن تطور الصناعة الثقافية من بالمنتوج السمعي والبصري ذات تقنيات متطورة والقيمة المضافة العالية المبنية على علوم المعلوماتية والمولتيميديا كالصور المتحركة والدبلجة وغيرها.

الجهـة

للجهات حصة من الخيرات ونصيب من الحكم وبناء على ذلك يجب أن :

- تخوّل للجهة المكانة الجديرة بها حسب مقتضيات الباب السابع في الدستور لضمان إرساء الديمقراطية المحلية وتجسيد حق الجهات في الحكم ضمن أقاليم ترابية محددة، وفي نطاق وحدة الدولة والوطن ومتطلبات التوازن والتضامن الوطني، وتمكين الجهات من نصيب من الثروة (في حدود عشرة بالمائة من الثروات المستخرجة) وتخصيصها بميزانيات إقليمية ومنحها سلطة التدبير الديمقراطي لشؤونها وتنفيذ مقرراتها وبرامجها (30 % من ميزانية الدولة، في حين 70 % الباقية تصرف في إطار الحكم المركزي)
- تعزّز وتدعّم مشاركة الشباب والمرأة في تدبير الشأن الجهوي خاصة، وفي الحقوق السياسية عامة، وذلك بالتنصيص القانوني على تيسير ولوجهم للمهام الانتخابية.
- وحتى نبتعد عن الشمولية والعمومية، يستوجب تحديد معايير لحساب نسبة النمو على المستوى المحلي لكي تكون مؤشرا موضوعيا وشفافا يمكن من خلاله متابعة وتقييم مجهودات الدولة في إرساء العدالة التنموية بين الجهات.

المنظومـة البنكيـة والنقديـة

لا يمكن تحقيق إصلاح تنموي واقتصادي دون الارتكاز على آليات دعم وتمويل تعمل لنفس المشروع وبنفس الفاعلية والنجاعة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف. ونعتبر أن الفجوة القائمة بين المنظومة البنكية والمؤسسة والمواطن تبقى من أهم المعوقات لتحقيق تنمية شاملة وعادلة، فبات لزاما إجراء إصلاحات جوهرية في لب هذه المنظومة.

كما يتحتم التطرق بجدية إلى سياسات البنك المركزي النقدية ومعالجة معضلة التضخم المالي الذي ينخر إمكانيات الاستثمار والعمل والاستهلاك والادخار خاصة في ظل انهيار قيمة الدينار.

التشريعـات

ضمان آليات الإصلاح والحوكمة في كافة المجالات وتكريس مبدإ الشفافية والنزاهة والمساءلة وإقرار مبادئ المنافسة الشريفة والتكافئ في الفرص واعتماد العقلانية والحداثية والمعاصرة لتأمين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية مع مراعاة القيم العرفية والإنسانية والاخلاقية.

السياسـة

دعم السلطة المضادة بشكلها المؤسساتي كالقضاء وأحزاب المعارضة وشكلها العمومي كالإعلام والنقابات والجمعيات والمنظمات والجمعيات والنخب ومكونات المجتمع المدني وتوفير الإمكانيات

اللازمة لحسن سيرها وحمايتها، وتأمين استقلاليتها وبناء الآليات القانونية والدستورية لضمان حقها في المراقبة والضغط على السلطة مع إرساء الضمانات التشريعية لعدم تعسف السلطة المضادة وتحولها إلى سلطة.

الخصوصيـة التاريخيـة والجغرافيـة

تونس الحضارة: وطن امتزجت فيه الحضارات والثقافات ثم كان الإسلام تاجا للمسار التاريخي العظيم الممتد لآلاف السنين منذ الحضارة القفصية إلى حنبعل ويوغرطة. وهذا الزخم الحضاري جعل من تونس أنموذجا متوسطيا وعربيا وإفريقيا وعالميا. وعلينا أن نعمل على إعادة الإشعاع الحضاري لتونس واستغلال الإرث التاريخي والجغرافي وموقع تونس الجيوستراتيجي لتكون مركزا خدميا إقليميا، وبوابة الغرب والشرق على إفريقيا وقاعدة عبور بين الشمال والجنوب. ولتكون فضاء دوليا للثقافة والإعلام الحر وعاصمة دائمة للثقافات الإسلامية والعربية والإفريقية.

الديبلوماسيـة

يمكن للدبلوماسية القائمة على ثوابت وخط واضح ومسؤول يحترم في آن واحد المصلحة العليا للوطن وعلى احترام حقوق الشعوب في تقرير المصير ويدعم السلم العالمي ويناصر القضايا العادلة في العالم من شأنه أن يراكم رصيدا دبلوماسيا قابل للإستغلال والاستثمار.

والموقف المتوازن والمسؤول والثابت والعادل يمكن أن يكون قوى الدفع الارتكازية في منوال التنمية المندمج، فهو علاوة على ضمانة المستثمرين الأجانب وبعث رسائل إيجابية إلى مؤسسات الترقيم السيادي والصناديق الانتمائية والبنكية الدولية يعكس حالة استقرار داخلي ومدى التواثق الوطني وتؤسس لاحترام تونس دولة وشعبا.

كما إن الاستغلال المباشر للدبلوماسية كأداة لجلب الاستثمار وتنمية الاقتصاد واستكشاف الأسواق وتصدير المنتوج والخبرات وخلق فرص شغل ونقل التكنولوجيا.

2. مرفعـات التنميـة:

تعتبر مرفعات التنمية بعض الوظائف الاقتصادية التي تميزها الظروف عن غيرها في تنشيط المجتمع وقوى الإنتاج نحو بلوغ أي هدف تمليه المعطيات الآنية. ويمكن القول على سبيل المثال بأن الوصول إلى هدف تشغيل أكثر ما يمكن من حاملي الشهائد العليا يفرض علينا اختيار وظيفتي الاستثمار والتصدير كموضعين اقتصاديين في هذا الغرض.

3. الإطـار المؤسساتـي:

يبقى تفعيل دور الجمعيات كمنظمات مجتمع مدني محوري في تحريك باقي هياكل الدعم والمساندة في التنمية المستديمة والعادلة : اتحاد الصناعة والتجارة، اتحاد الشغل، اتحاد الفلاحة والصيد البحري، البلديات، الجامعة، مراكز الإفراق الجامعي، مراكز الأعمال، الغرف التجارية، ومحاضن المؤسسات إلخ...

4. النمـوذج أو منـوال التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة

زيادة عن المرجعية المعرفية التي يتمتع بها النموذج التونسي للتنمية يحترم منوال التنمية المقترح منشقين اثنين للحماية من هفوات التنمية التي وقع رصدها لفترة ما قبل الثورة، أي ما قبل 14 جانفي :

المنشـق الأول : الاستدامة والتنمية العادلة عوضا عن الاستدامة والشمولية.

المنشـق الثانـي: الإندماجية المهنية والاجتماعية والجهوية عوضا عن اللامركزية والصبغة الترابية للعمل الاقتصادي والاجتماعي.

وتتكون التركيبة المنطقيّة للنموذج التونسي للتنمية من ثلاثة معطيات أساسية، وهي الأبعاد والمحاور والقواسم المشتركة.

هندسـة المرجعيـة الفكريـة للنمـو الاقتصـادي والاجتماعـي:

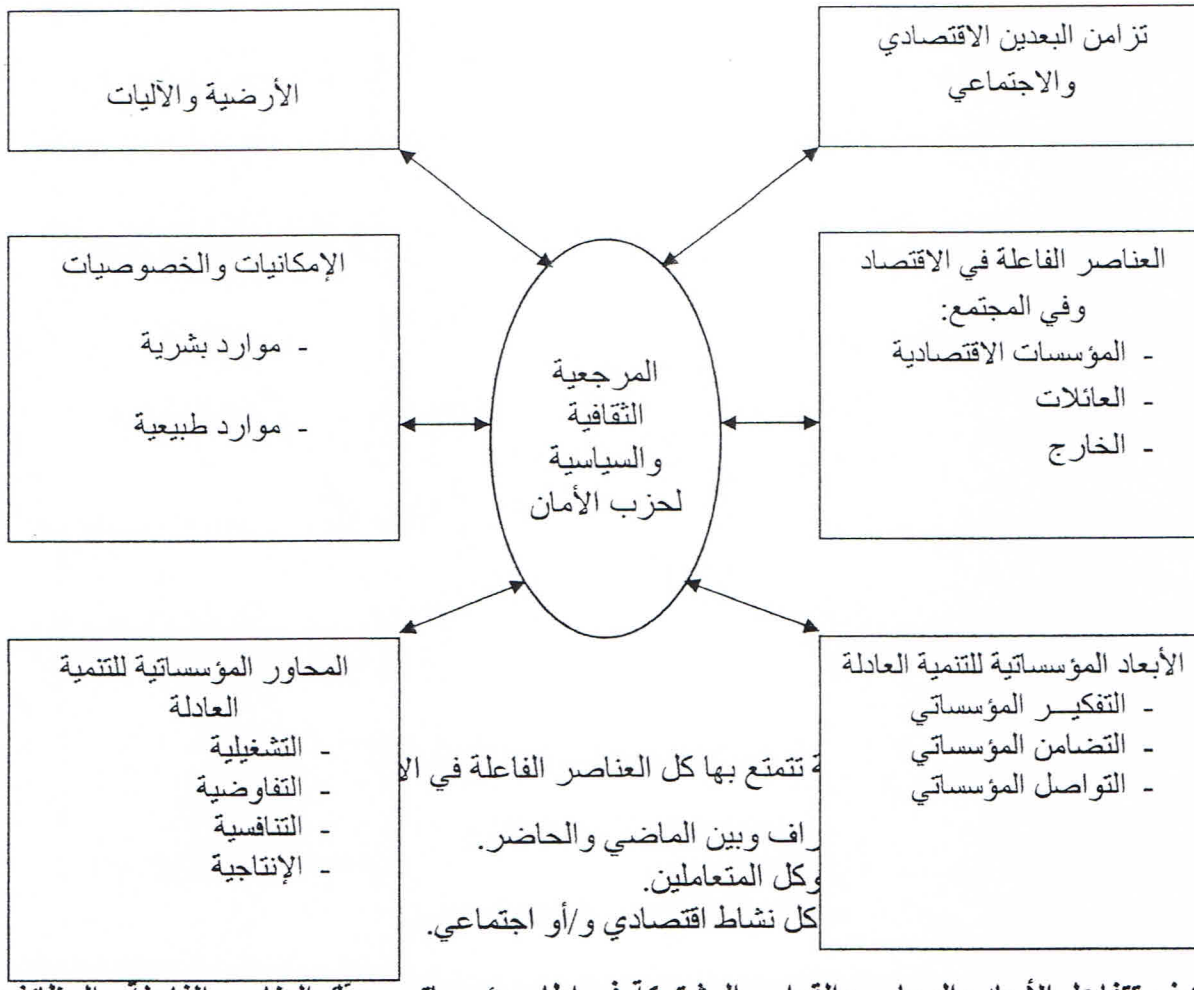

كيف تتفاعل الأبعاد والمحاور والقواسم المشتركة في إطار مؤسساتي يحرّك العناصر الفاعلة والوظائف الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية نحو أهداف المرجعية الفكرية لحزب تونس الكرامة ؟

- **تركيبـة الأبعـاد المؤسساتيـة للتنميـة العادلـة:**

- الاسترسال المؤسساتي في إطار المحافظة على المكاسب والإستشراف للمستقبل.
- التواصل المؤسساتي في إطار تنمية الموارد البشرية ولا في إطار تسيير الموارد.
- التضامن المؤسساتي في إطار نفس الأهداف التنموية للجميع.
- التخطيط المؤسساتي في إطار الترفيع في نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **تركيبـة المحـاور المؤسساتيـة للتنميـة العادلـة:**

- التكوينية والتشغيلية في إطار ملائمة التكوين لحاجيات الاقتصاد المفتوح والديناميكي وفي إطار التعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج.
- الإنتاجية والتنافسية في إطار الاقتصاد المعولم الذي لا يملك من سلاح سوى تفعيل دور الكفاءات والقدرات المهنية.
- التفاوضية والاندماجية في إطار الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

كيف تتفاعل الأبعاد والمحاور في التفكير المؤسساتي للتنمية العادلة ؟

يقع تفاعل بين محاور التنمية العادلة إذا ضمنت صفات الاستدامة في كل الارتباطات التي تحصل بينها عند بناء معادلات التنمية.

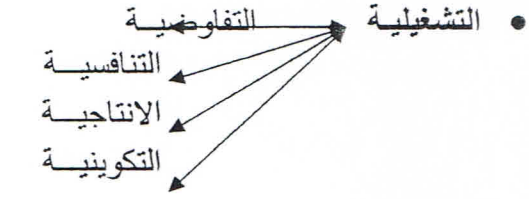

ونتحصل في الأخير على المعادلة:

(وظيفة التشغيلية) = (التكوينية) × (التفاوضية × التنافسية × الانتاجية)

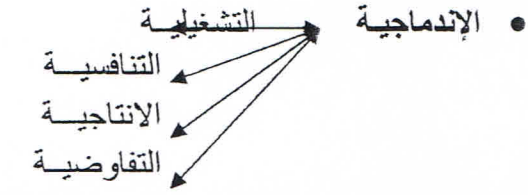

(وظيفة الاندماجية) = (التفاوضية) × (التشغيلية × التنافسية × الانتاجية).

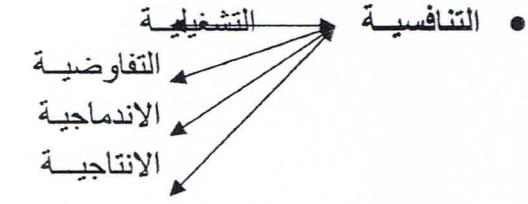

(وظيفة التنافسية) = (الانتاجية) × (التشغيلية × التفاوضية × الاندماجية).

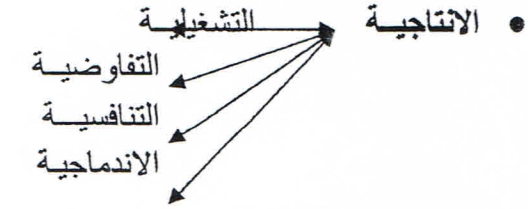

(وظيفة الانتاجية) = (التنافسية) × (التشغيلية × التفاوضية × الاندماجية).

5. مجالات التصحيح والإصلاح في الإقتصاد وفي المجتمع:

- **فـي ميـدان تدويـر الأعمـال:**
  - قانون الشك وقانون الكمبيالة.
  - القيمة المضافة.
  - استعادة فائض الخصم على الموارد.
  - نسبة الفائدة المديرة.

- **إصلاحـات استعجاليـة:**
  - التفريق بين وزارة المال ووزارة الجباية.
  - إصلاح فلاحي من خلال التقييم المائي.
  - الانتاجية في البحث العلمي.
  - صندوق التعويض.

6. منتديـات اقتصاديـة

- التفريق بين العجز المالي والمديونية في ميزانية الدولة.
- الديمقراطية التضامنية.
- الدينار التضامني.
- مرفعات التنمية.
- التفكير المؤسساتي.
- الثقافة المؤسساتية.
- مخططات الأعمال.
- أحداث المؤسسات في المنظومة التونسية.
- مخططات أعمال تونسية جنوب صحراوية، إلخ..

معوقـات المنـوال المعرفـي المندمـج

1. الكتلة البشرية المعطلة :

وفي حين يقوم نموذج التنمية الذي نقترحه على اقتصاد المعرفة ويجعل من العاطلين حاملي الشهادات رأس حربة وقوة دفع أساسية له فإن شريحة الأميين الراشدين والمقدرين بنحو مليوني شخص يعتبر عائقا أساسيا في التحول من المنوال التقليدي إلى المنوال المعرفي، والمعطى الأخطر هو أن هذه الشريحة تتجدد بالمنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة والذين يقدر عددهم 90 ألف تلميذ عازف سنويا. وهذه الشريحة هي مشروع كتلة بشرية غير قابلة للضخ في المنوال المعرفي الجديد وهي المخزون المفترض للإقتصاد الموازي والشذوذ الاجتماعي وربما الإرهاب. فبات لزوما التصدي لهذه الظاهرة بخطة وطنية تشمل جوانب تحفيزية وإحاطية وكذلك جوانب زجرية اعتمادا على الفصل 39 من الدستور.

2. الاقتصـاد المـوازي

تنظيم الاقتصاد والمجتمع بالقضاء تدريجيا على القطاع الاقتصادي والاجتماعي الغير المهيكل، لأنه في النهاية وبالاعتماد على إحصائيات المعهد الأعلى للإحصاء الذي مازال يعمل حسب القواعد الموروثة لا يمكن للحكومة في الوقت الحاضر بسط نفوذها على أكثر ما هو موجود في القطاع المهيكل الذي لا يمثل في الوقت الحاضر وحسب التقديرات المرئية إلا 40 % تقريبا من الاقتصاد الوطني، أي حتى نسبة النمو

في حدود 2 % والمصرح بها لا تخطي إلا 40 % من الاقتصاد الوطني، وما باستطاعة الحكومة بسط نفوذها إلا في حدود ذلك.

3. التشريعـات المكبلـة

تشهد اليوم تونس طلاقا خطيرا بين الدولة والمجتمع الذي أصبح ينظم أموره بطريقة غير مهيكلة هروبا من ترسانة من التشريعات ومن القوانين الاقتصادية والاجتماعية جائرة ومكبلة.

فبات لزاما مراجعة التشريعات بما يضمن التحفيز على العمل والاستثمار ويؤمن آليات الإصلاح والحوكمة في كافة المجالات وتكريس مبدإ الشفافية والنزاهة والمساءلة وإقرار مبادئ المنافسة الشريفة والتكافئ في الفرص واعتماد العقلانية والحداثية والمعاصرة لتأمين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية مع مراعاة القيم العرفية والإنسانية والاخلاقية.

4. الـرأس المـال المجمـد

لا بد أن تبنى كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس تمكن من استدراج رؤوس الأموال الخارجين عن الدورة المهيكلة وعلى طمأنة الخائفين وتحفيز العازفين واستمالة النافرين وتسريح العالقين. ويقترح حزب الأمان سن قانون الإدماج الجبائي العام يؤسس لتسويات شاملة ومصالحة واسعة قصد استدراج الرأس المال المجمد والمهرب نحو مربع الاقتصاد المهيكل.